إجراءات "تفصيلية" تبشر خيرا بـ"التصالح" نحو المصالحة!

كتب حسن عصفور/ من المفيد مراقبة السلوك اليومي لطرفي المصيبة الوطنية الفلسطينية، منذ إعلان حركة حماس بيانها "المدوي" من طرف واحد بالاستجابة لـ"شروط فتح - عباس" الثلاثة، دون التوقف كثيرا عن "جديد شروط عباسية"، لا يبدو أن لها قيمة سياسية او مكانا على أرض الواقع..

مباشرة مع الإعلان، بدأت مصر في تنفيذ "خريطة الطريق" التي رسمتها لكسر كل الجدر التي تم بناءها خلال السنوات العشر الماضية منذ يونيو 2007، تنفيذ بروح جديدة وزخم جديد، ترافق مع حركة تأييد ودعم إقليمي ودولي..

مصر سارعت بطلب وفد من فتح، حضر ولم يخرج دون إعلان ترحيبه باعلان حماس، وأن المسألة تتجه نحو البدا في عملية مصالحة قريبة، ومعها ترافقت تصريحات، حاول البعض بها "التشويش" أو "التنغيص" على أمل التغيير والذهاب للمسار التصالحي، خاصة تلك المراكز التي اتربطت مصالحها مع تحالف الشيطان، وخاصة قطر وتركيا وبعض دوائر الطغمة الفاشية في تل أبيب.

ولأن "مصر" قررت العمل اليومي والدوؤب، مستندة الى "دعم غير مسبوق" من أطراف عملت لعرقلة التصالح سنوات، أصبحت آلية العمل لها "أنياب" تنفيذية، وليس مجرد حديث عنها، فسارعت قيادة فتح وعباس الاعلان عن ارسال وفد حكومتها الى قطاع غزة، مستقبلا بتصريحات خارج الصندوق من قائد حماس في قطاع غزة، يحي السنوار أكد فيها أن المصالحة خيار استراتيجي لا مكان لمن يعرقله، وفتح الباب واسعا لأن تستلم الحكومة كل ما لها، دون ان يربطه بـ"شروط" أو هذه مقابل تلك..

روح ورؤية لم تتوفر أبدا فيما سبق، بل انها لم تناقش بالطريقة التي تخدم تثبيت عناصر التصالح الوطني، قبل الوصول الى ترسيخ المصالحة الوطنية، مضافا لها أن حماس وقيادتها الجديدة، برئاسة اسماعيل هنية قدمت "سلوكا جديدا"، مترافقا مع "مواقف جديدة" في التعاطي مع العملية التصالحية، وهو ما شكل "إنحناءة سياسية" ساهمت بإشاعة "تفاؤل" يساعد كثيرا على المضي قدما..

تتسارع حركة الاندفاعة الفلسطينية، ورغم عدم تأثير فصائل العمل الفلسيطيني على مجريات الأحداث، سوى تيار الاصلاح الوطني بقيادة النائب محمد دحلان، لكن الجميع يتفاعل ايجابا معها، بعيدا عن حساسية الفصيل والتعصب الذاتي، التي كانت تطل حينا رغم لا موضوعيتها..

وبالتوازي تساهم مصر في تسريع الخطوات العملية التي تستبق العمل الأساسي، والانتقال من "شكل المشكلة" التي تجسدت في تسلم الحكومة ما لها في قطاع غزة، فما أن تعلن حكومة فتح وعباس بأنها حققت المراد، وأنها باتت حكومة العمل في قطاع غزة، ستبدأ حركة الفعل المصرية بدعوة طرفي النكبة أولا، لحوار ثنائي، رغم مرارة القبول بها، تمهيدا للحوار الشامل الذي عليه أن يكمل نقاش طريق الانتقال من مرحلة "التصالح" الى "المصالحة الوطنية"..

حوار شامل لكل مكونات الشعب الفلسطيني لرسم ملامح المستقبل بكل عناصره، في ظرف مختلف كليا بل وجذريا عن الحوارات السابقة، حتى تلك التي شهدتها مصر سابقا، نتيجة لتغير المناخ الإقليمي - الدولي من المصالحة الفلسطينية، حيث كان الإنقسام ضرورة لأطراف بعينها، باتت الآن ترى في المصالحة ضرورة..ولكل منها أسباب لم تعد مجهولة..

مقدمات التفاؤل للحوار الكبير، بدات مع لقاء "عملي" لترتيب الخطى بين أجهزة أمن السلطة القادمين من رام الله، واجهزة أمن حماس في لقاء هو الأول بينهما منذ الانقسام، ورغم توقيع اتفاق الشاطئ في 23 أبريل عام 2014، لكن تلك المسائل الإجرائية غابت عن أطراف الاتفاق، وبدلا من البحث فيما يعزز بنى التصالح ذهبوا للإحتفال ثم البحث في "المغانم الوزارية"..ولذا الخطوات الصغيرة التنفيذية هي أكثر أهمية من تلك الابتسامات التي رشقتها وفود الفصائل فيما سبق..

البداية مبشرة نعم، الأجواء مهيئة للتصالح فالمصالحة نعم..المفاجآت واردة نعم..لكن الأهم أن البدايات تسير بما هو مختلف عما كان..وحضور الحكومة للعمل بلا شروط هو أكثر من مؤشر..

ولكي لا تبقى المسألة وفق "أهواء المحبة"، مطلوب من الحكومة وهي تعمل في قطاع غزة مراجعة كل قرارات الظلم الوطني نحو أهل القطاع..خاصة وأنها لم

تكن "شرطا مسبقا" كما كان سابقا، لكن ذلك لا يعني تجاهلها أو اعتبارها كأنها لم تكن..فعندها لكل أجل كتاب!

المشهد الوطني العام يسير بروح "أملها" أكثر قوة من "شؤمها"..وعودة صورة الرئيس محمود عباس لتظهر على المباني الرسمية في قطاع غزة اثر غاب تفاصيل تبدو أكثر قيمة من ورق كثير كتب سابقا!..

ملاحظة: مطاردة يحيى السنوار على "حرفية الكلمات" وهو يتحدث بعفويته في لقاءات مع قطاعات مختلفة ليست "شطارة"..لاحقوه على جوهر الكلام مش "نتاتيف الحكي"..عواجيز الفرح لا تغيب!

تنويه خاص: حضور رؤوساء الأجهزة الأمنية في الضفة جميعها مع رامي الحمدالله يوم الإثنين قد يكون ضرورة..عليهم أن يروا غزة ويعرفوا تطورها عبر الواقع وليس "واتسات" المخبرين!

ارتدادات "خضة التفاهمات" وارتباك "تحالف الشر"!

كتب حسن عصفور/ لو ان الجهد المبذول لإسقاط ما تم الاتفاق عليه في القاهرة بين مصر وقيادة حماس في غزة وتيار النائب دحلان، من قبل "تحالف الشر السياسي" وضع في سياق إصلاح "ذات البين"، التي اصباها عطل وخراب وتسوس من ذات أطراف التحالف، لما كان هناك ضرورة لتلك "الهبة الشيطانية"، من قبل مجموعة يبدو أن الخير "الوطني" بات خارج سياقها الفكري والسياسي، وكشفت أن مخزون الخراب بات مسيطرا بلا حدود على مجمل سلوكها وتصرفاتها..

ما اقدمت عليه قيادة حماس في قطاع غزة، لم يكن خدمة سياسية لمصر الشقيقة الكبرى، رغم أهميته بالعام، ولم يكن "هدية مجانية" لتيار النائب محمد دحلان، بقدر ما جاء نتاج تراكم عملية تدميرية للوضع السياسي الفلسطيني العام، وحالة الحصار اللإنساني لقطاع غزة، وما يشهده من حالات غير مسبوقة..

فكان الإجتهاد بعد ان فشلت كل السبل منذ انقلاب 2007، وهو إنقلاب مركب متفق عليه، بعد أن فضح القطري سيف بن أحمد آل ثاني اللعبة الأمريكية لفرض الانتخابات، وكان محمود عباس مشاركا موافقا عليها، لم تنجح قيادة حماس السابقة في حل أي من عقد الواقع القائم، لأن خيارها ارتبط بمحور قطر تركيا، والإبتعاد عن مصر قدر الممكن خدمة لأهداف سياسية محور (أعداء مصر)، المتفق موضوعيا مع دولة الكيان من جهة وأهداف عباس من جهة أخرى لاستمرار الوضع الإنقسامي حفاظا على مكانته الخاصة مبدا ""خدمة مقابل خدمة"!..

"تحالف الشر" حاول خلال السنوات الماضية، ان يستمر الحصار أطول فترة ممكنة الى حين خلق ظروف موضوعية لتمرير حل يهدف الى تصفية جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، مقابل تكفل قطر وتركيا بتقديم جانب إغاثي له وأيضا ليس مجانا بل مقابل خدمة الدور المكلفة به دولة قطر..

يمكن أن نجد عذرا لمحمود عباس وفريقه لأن يصابوا بهلع ورعب، وترتجف كل فرائصهم نتيجة "التفاهمات"، لما يمكنها أن تحدثه من اثر سياسي لتشكيل "تيار وطني مركزي"، يصبح رأس رمح لحماية المشروع الوطني، لو أحسن إدارته..

ويمكن ان نتفهم رعب بعض من أطراف حماس في الضفة والدوحة مما حدث، نتيجة ما سيكون له أثر من تعزيز القيادة المركزية لحماس في قطاع غزة، خاصة وأن رئيس الحركة المنتخب الجديد اسماعيل هنية اختار البقاء في أرض الوطن، ولم ينصاع لكل الاغراءات بمغادرة "عرينه في مخيم الشاطيء"، وهو موقف سيمس بشكل مباشر سلوك البعض الذي يصر أن يعيش خارج أرض الوطن تحت كل أشكال الذرائع "التبريرية"، والتي لم تعد تنطلي على طفل..بعد أن قرر الرئيس العام للحركة البقاء في قطاع غزة، كما رئيس الحركة القسامي السنوار، وهذا يسجل لهنية قبل السنوار..كخيار للوطنية قبل الذاتية!

المثير للدهشة، ليس موقف عباس و"جماعة حماس" في قطر والضفة، بل موقف قطر وتركيا، لما يقفان ضد "التفاهمات" التي أبرمت مؤخرا، ما دامت "أهدافهم" تتجه لخدمة القضية الوطنية، أولا، من حيث تهدئة توتر ممكن، وثانيا أنها تهدف

الى "فكفكة أزمات داخل القطاع ومع جارته الكبرى مصر"، وما هو الضرر الذي يصيب دولا يفترض انها "داعمة" دون أغراض سياسية، كما يدعون ليل نهار..

لكن الحقيقة التي كشفتها تلك "التفاهمات"، هو أن "سلوك" قطر وتركيا، لم يكن سوى محاولة لـ"إستخدام" حماس في "صفقات" و"ترتيبات" مع أمريكا واسرائيل لحسابات خاصة بهما، وهذا ما كشفته أطراف قطرية وتركية، وعندما وقعت "التفاهمات" بدأت "حسبة برما" أن "الكنز الاستخدامي" لحماس لن يصبح جزءا من "صفقات تحسينية" لدور مع امريكا والكيان..وتلك خدمة جاءت عرضية، لم تكن ضمن "ميزات" توقيع التفاهمات في مصر..كشف الخديعة التي استمرت كثيرا، ان دعم قطر وتركيا لم يكن من "أجل عيون فلسطين وحماس" ليزال الغبار وينجلي أنه استخدام أدواتي لا أكثر..

"تحالف الشر" ، لم يقف جيدا أمام أهمية ترسيخ مبدأ "المصالحة المجتمعية"، لإغلاق أحد أخطر ملفات حدثت عشية الإنقلاب وبعده، ملف ربما هو أكثر تعقيدا مجتمعيا من إنهاء ملف الانقسام ذاته، نظرا للتشابك الأمني - المجمتعي، وهو نصر بكل معنى الكلمة حقا، سيسجل لأطراف التفاهمات، وأولا لقيادة حماس الجديدة، وخاصة رئيسها العام "أبو العبد هنية"، الذي كان مشجعا وراعيا لإنجاز الملف الأكثر تعقيدا من ملفات الخصومة - العداوة الثأرية..

وعل هذا الملف يؤشر بشكل حقيقي، ان إنهاء الانقسام ممكن جدا، لو توفرت الرغبة، وابتعدت أطرافه عن الارتهان لحركة الإستخدام من أطراف وقوى لخدمة أهداف "غير وطنية"، المصالحة المجتمعية مؤشر حقيقي أن الفلسطيني قادر ويستطيع لو تصرف ضمن مصلحة الوطن حرصا ورغبة وهدفا..

ولا أعتقد أن ملف التكافل الإجتماعي برغم قيمته هو نموذج يمكن الإستدلال به على قيمة التفاهمات، كونه سلوك إنساني لا يؤشر لبعد سياسي كما المصالحة المجتمعية..

نعم، من حق "تحالف الشر" أن يغضب جدا وأن يثور، ويبحث كل السبل لهدم بنيان تلك التفاهمات، فالسير بها ينهي مرحلة ويعيد بناء مرحلة اساسها أن "أصل الحكاية يبدأ في فلسطين"..وتبقى مسؤولية أطراف تلك التفاهمات العمل للحفاظ

على ما كان، وتطوير ما يجب والمضي قدما لفتح كل ما زال مغلقا، كي يصبح المكتوب حقيقة سياسية تعيد للمشروع الوطني الفلسطيني "زهوا سياسيا" خفق بريقه كثيرا طوال مرحلة الانقسام..

"صنع في فلسطين".. المبدأ الواجب ترسيخه كرد على كل فعل تخريبي..!

ملاحظة: أول لقاء مع مسؤول عالمي لقائد حماس في قطاع غزة، سيكون الحدث الذي ستتابعه "أجهزة أمنية" عدة..الأسئلة للضيف الدولي لن تكون على ما قال السنوار بل عن ما هو ومن هو!

تنويه خاص: مسلسل "البلادة العباسي" لا زال مستمرا وبنجاح منقطع النظير..دولة الاحتلال تعزز سلطاتها على حساب السلطة وأولي الشأن غارقون بقمع أهلهم..النهاية أكثر سوادا مما يبشرونكم في واشنطن وتل أبيب!

"اكتشاف المالكي" وبراءة ذمة أمريكا!

كتب حسن عصفور/ في تصريح بدأ وكأنه "خارج كل السياق العام" للحديث الرسمي الفلسطيني، عدا الرئيس محمود عباس، ما قاله وزير الخارجية رياض المالكي في تصريح صحفي أن هناك " تطور ملحوظ على الموقف الأمريكي حصل "في قضايا مثل البناء الإستيطاني في الأراضي الفلسطينية، ومبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967"، ويضيف كاشفا ما لم يكشف قبلا، "نحن نتعامل مع الادارة الأمريكية الجديدة بكل حساسية ومتابعة دقيقة، ونستثمر كثيرا من أجل تعزيز هذا التطور والتحول في موقفها"..

تصريح رياض المالكي وزير الخارجية المكلف، لم نجد له "رديفا سياسيا" من قبل أي عضو من أعضاء طاقم المفاوضات، بل جاء ما يخالفه تماما، في رسالة نشرها د.صائب عريقات رئيس الطاقم التفاوضي مع الأمريكان واسرائيل، وهو ما تناقلته وسائل اعلام محلية وعالمية، أن الطرف الفلسطيني يرفض الموقف الأمريكي من الاستيطان، ويرونه "داعما للموقف الإسرائيلي" بل ومسوؤلا عن التوسع الاستيطاني وخاصة ما حدث مؤخرا..

أن يقول المالكي، ما قاله عن "تطور ملحوظ في موقف أمريكا"، يمثل مفاجأة سياسية كبرى، ولا نعلم من أين جاء بذلك وأين عثر عليه، وليته أضاف تفسيرا كي يقنع الفلسطيني بصدق ما قال..

المشكلة السياسية ليست في ان يقول المالكي ما يرى، لكن الخطر فيما قال، أن العالم سيتعامل مع تلك التصريحات وكأنها "حقيقة سياسية"، وأن أمريكا عنصر فاعل ايجابي، ويسقط عنها التهمة الأبرز بأنها "الراعي الرسمي" للتطرف الاسرائيلي والهروب من مسار عملية السلام منذ زمن بعيد، بل هي من صنعت كل سبل لرمي الاتفاقات الموقعة الى "سلة مهملات"..

الغريب في أقوال المالكي، أن تأتي بعد تطورات هي الأخطر منذ ما بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وبعد قيام السلطة الوطنية عام 1994، حيث أعلنت دولة الكيان رسميا عن "قيام حالة كيانية تهويدية" في الضفة والقدس، وما جاء في بيان لما تسمى بـ"الإدارة المدنية" لسلطة الاحتلال عن مسوؤليتها عن "السكان الفلسطينيين واليهود في الضفة"، مع منح قوات جيش الاحتلال "سلطة حكم محلي" للمستوطنين في الخليل..وذلك كله تم تحت سمع وبصر الإدارة الأمريكية، التي لم تقف موقفا به اي مؤشر تقول ما وصل اليه رياض المالكي، من "تطور الموقف الأمريكي" وخاصة في قضايا البناء الإستيطاني..

القضية التي تستوقف ليس في مدى "مصداقية" ما أعلنه المالكي، فكل متابع عادي، وليس سياسي مختص، يعلم يقينا أنه كل ما قاله، لا يوجد منه على أرض الواقع اثرا، بل العكس تماما أمريكا تقود حرب الدفاع عن جرائم حرب اسرائيل بكل أشكالها، بما فيها النشاط الاستيطاني، وتصريحات سفيرها في تل أبيب "المستوطن" فريدمان لصحفية اسرائيلية حول اتهام أمريكا إبان عهد أوباما بـ"خيانة اسرائيل" كونها وافقت على قرار مجلس الأمن 2334 حول المستوطنات، رغم انه كان الأكثر سوءا من كل قرارات المجلس السابقة، بل الغاءا لبعضها، ومع ذلك قال ما قاله..

كيف يمكن لوزير خارجية دولة فلسطين، ان يعلن ذلك دون أي تنسيق مع الفريق المفاوض، وهو خارج هذه العملية تماما، ربما يقرأ محظر الاجتماع أو يقال له ملخصا عنه، او قد لا يقال له بشكل خاص شيئا عنها..

أقوال المالكي، هي رسالة "براءة ذمة لأمريكا" من دعم الكيان المطلق في كل ما يقوم به، وهي رسالة تتنافى كليا مع الحقيقة السياسية، وتمثل "أعلى أشكال التضليل" الذي يلحق ضررا بالغا بالموقف الرسمي الفلسطيني، فوق ما به من ضرر اساسا، وتؤكد المؤكد بأن "فريق عباس" ليس فريقا موحدا، وكل يلعب كما يحلو له ويخدم ما يتطلع له، بل تكشف أن هناك من بدأ يبحث عن "تقديم أوراق إعتماد للإدارة الأمركية"، لما بعد مرحلة عباس، والتي يبدو أنها أوشكت..

تصريحات المالكي لتبرأة الموقف الأمركي من خدمة النشاط الاستيطاني، لم نجد مسوؤلا رسميا ممن يتحدثون ليل نهار لتصويبها، ورسالة د.عريقات جاءت كرد "غير مباشر"، لكنها كانت تستحق ردا واضحا قاطعا، وأنها لا تمثل الموقف الرسمي الفلسطيني..

هل دخلنا مرحلة "العزف المنفرد" للفرقة العباسية..تصريحات رياض مؤشر على قادم الفوضى السياسية..!

ملاحظة: مراجعة د.غازي حمد حول مسيرة حماس لها وعليها..لها أنها أشارت لمواطن الضعف الذي ارتبط بمسار حركته ونصح لتصويب..وعليها أنها تجاهلت ما ألحقته سياسيات حركته من ضرر بالغ على المنظمة والكيانية بارتباطها بأدوار اقليمية..لكنها تستحق القراءة!

تنويه خاص: حوار الرئيس التونسي السبسي درس سياسي خاص، ورسالة لمن لم يقرأ تطورات المرحلة..الإخوان في تونس رغم خلع الجلباب الإخواني ليسوا محل ثقة سياسية!

الاتحاد الأوروبي..المال مقابل "دور ما" في "تسوية ما"!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع اتفاق المبادئ (أوسلو) عام 1993، وما نتج عنه لاحقا من تأسيس أول سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطينية عام 1994، والإتحاد الأوروبي اتجه لأن يكون مساهما حيويا في دعم بناء مؤسسات السلطة،

الى جانب دعم خزينتها ماليا، وتعتبر دوله الأكثر تقديما للدعم والمساعدات العامة بكل أشكالها..

دول الاتحاد رأت، ان ذلك الدور يمثل قيمة سياسية خاصة، ومميزة يسمح لها بالحضور الخاص في المشهد المتحرك، مع تطوير علاقاتها بل وتعزيز بعضها مع دولة الكيان، رغم الاختلاف في كثير من جوانبها، وتحديدا ما يتعلق بالنشاط الإستيطاني وكذا الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، الى جانب البحث عن كيفية دفع الكيان الى القبول بدولة فلسطينية، وفقا للتسوية المرتقبة..

ولم يحدث يوما، ان طالبت دول الاتحاد الأوروبي، بأي دور مباشر في العملية التفاوضية السياسية، منذ إنتهاء مفاوضات مدريد - واشنطن، واستبداله بالمفاوضات المباشرة برعاية أمريكا، رغم انها المساهم الرئيسي لدعم منتجات تلك "التسوية" في شقها المالي - الاقتصادي، بل ان بريطانيا يوم ان قررت تقديم دعم مالي لدائرة شؤون المفاوضات عام 1998، من أجل الاستعداد لمفاوضات "الحل النهائي" لم تطلب دورا مباشرا في تلك المفاوضات، التي بدأت بشكل أو بآخر، خلال مفاوضات الاتفاق الانتقالي عام 1995..

ولكن، وبعد مرور 24 عاما على توقيع اتفاق أوسلو، خرج وزير خارجية إيرلندا سيمون كوفيني، ليطالب لأول مرة بضرورة أن تصبح أوروبا جزءا من أي جهد أمريكي لصياغة "مبادرة جديدة" لتسوية الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين، باعتبار، كما يرى سيمون، ان عدم الوصول الى حل عبر المفاوضات سيؤدي الى مواجهات..

وزير الخارجية الإيرلندية، نطقها أخيرا، "الاتحاد عليه مهمة توصيل صوته في أي مبادرة أمريكية جديدة باعتباره أكبر مانح للمساعدات للفلسطينيين وأكبر شريك تجاري لإسرائيل"، وقال كوفيني لرويترز "أشعر بالقلق من أن يكون التحدي السياسي أصعب بكثير خلال فترة عام أو عامين".

وبلا جدال، فموقف الاتحاد الأوروبي سياسيا أقرب كثيرا الى الموقف الفلسطيني العام من الموقف الأمريكي، الذي يتطابق تقريبا مع الموقف الاسرائيلي..

من حيث المنطق السياسي، وعلى ضوء التجارب، كانت الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية أمام تحقيق أي نتائج للمفاوضات، وقد تكون هي المعطل الحقيقي للوصول الى حل سياسي متوازن، ولا يحتاج المرء كثيرا لإدراك تلك "الحقيقة السياسية"، سوى أن يراجع مسار المفاوضات ومنتجها..

الإتفاق الوحيد، الذي تم صياغته، بشكل "متوازن نسبيا" كان اتفاق أوسلو عام 1993، والذي خرج عن أي دور أمريكي مباشر به أو رعايته، بل أن الإدارة الأمريكية لم تتعامل بالجدية الكافية مع مفاوضات أوسلو في حينه، واستخفت بها كثيرا، وشهادة وزير الخارجية النرويجية هولست بعد لقاء مع وزير خارجية أميركا في حينه كريستوفر تؤكد ذلك، وهي ذات الحقيقة التي أكدها وزير خارجية مصر في حينه عمرو موسى، عند لقاء كريستوفر في شهر يوليو (تموز) عام 1993..

أمريكا كانت شريكا مباشرا في كل محاولات "إغتيال" جوهر الاتفاق وأطرافه، بدأت بإغتيال اسحق رابين، ثم المساهمة في وصول نتنياهو الى السلطة عام 1996، وما حدث لاحقا خلال مفاوضات الخليل، ثم مساهمتها المباشرة في انقلاب براك على الاتفاقات بعد قمة كمب ديفيد عام 2000، ومساندته في عدوانه الشامل ضد السلطة الوطنية، وحصار الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، الى أن تم إغتياله وتنصيب محمود عباس بديلا..

أمريكا هي المساهم الأساسي في وضع حجر الأساس لتدمير الوحدة الكيانية الفلسطينية من خلال صياغة انتخابات 2006، وفتح باب الإنقسام لتبدأ عمليا بالإجهاز على منتج أوسلو الرئيسي، سلطة وطنية فلسطينية واحدة في الضفة والقطاع، لإعادة المشهد الى ما كانت بدأت الترتيب له منذ اعلانها خطة "ريغان الأرض مقابل السلام" 1982، لقيام حكم ذاتي متربط كونفدراليا بالأردن..

أمريكا رعت عملية "تدمير عملية السلام" وليس بناء عملية سلام، ولذا البحث عن أدوات جديدة لرعاية التسوية القادمة، بات شرطا ضروريا، خاصة بعد أن ظهر لاعبان مركزيان يمكن لهما أن يعيدا صياغة طريق "بناء تسوية" وفق لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012 الخاص بدولة فلسطين..روسيا والاتحاد الأوروبي لهما قوة ومكانة لتعديل مجرى المسار كليا..

المفاجأة هنا، أن الرغبة الأوروبية لم تجد أذنا صاغية من الطرف الفلسطيني، بل أنه تجاهلها كليا، وذهب بكل إحساسه السياسي لتقديم آيات الطاعة والولاء السياسي لـ"معشوقته" أمريكا..حيث سارعت خارجية عباس بالترحيب بموقف ترامب الوهمي بـ"دعم السلام"..

موقف الاتحاد الأوروبي لدور ما مقابل ما يقدمه، هو حق له، لكن هل يمكن أن يكون وأصحاب الشأن من الطرف الفلسطيني لا يبالون..تلك هي المسألة، ربما تتمكن روسيا من فرض مسار خارج "قدرة الطرف العباسي على الاستيعاب"..ما يفرض دورا أوروبيا مساندا للدور الروسي القادم..

تجاهل الفريق العباسي للرغبة الأوربية لا يجب أن يعمي الجامعة العربية عن الترحيب بتلك الرغبة، بل لا يمنع كل أطراف المنظومة الفلسطينية بالترحيب به، لأنه بابا لكسر التخريب الأمريكي في عملية السلام..

ملاحظة: أي مفارقة تلك أن تخرج مظاهرات في مناطق مختلفة بقطاع غزة ضد ما يحدث في ميانمار من جرائم ضد مسلميها، لكنها لم تشهد أي "غضب" ضد اعلان نتنياهو عن قيام كيان يهودي في الضفة والقدس..هل هناك دور ما للبعض لتمرير مؤامرة ما..التفكير مسموح!

تنويه خاص: عناصر الجهاد التي عرضتها على طرفي النكبة "إجتهاد مقبول"..لكن ما غاب عنها أن المعضلة ليست ورقية ولا أفكارا ..القرار ليس بيدهم..دون غضب شعبي كل ما يقال "طق حنك"!

الخروج من مسار "أوسلو" ضرورة..الاتهامات له باطلة!

كتب حسن عصفور/ لا تكاد تمر ذكرى توقيع اتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في 13 سبتمبر 1993، حتى يخرج عليك البعض ليتحدث وكأن المصائب الكبرى قد حلت بالشعب الفلسطيني منذ ذاك التوقيع، بل ان البعض يضع كل ما يخطر بباله تهما وشتما بالاتفاق، وهم في غالبيتهم حتى تاريخه لم يكلفوا ذاتهم عناء قراءة النص ذاته، واعتمدوا على تسريبات ونصوص أصدرتها

اجزة أمنية معادية للإتفاق، منها أمريكية وإسرائيلية وعربية وغير عربية، بل أن غالبية وسائل اعلام تلك المراكز المعادية للإتفاق لم تنشر نصا واحدا له، وهي بالقطع لم تنشر النص الأساسي الذي تم توقيعه..وإخترعت "نصوصا ومحلاق سرية" لا وجود لها أصلا!

المسألة ليست بحثا عن تاريخ في نص تم توقيعه، ومثل "حدثا تاريخيا" بين طرفي الصراع في المنطقة، وخروجا عن "المألوف الأمريكي - الصهوني"، لكن الجوهري هوأن يقف معارضي الاتفاق بشكل موضوعي للتقييم، وليس وفقا لهوى خاص أو خدمة لطرف عربي أو إقليمي، ممن أضارهم قيام الخالد ياسر عرفات بكسر "المؤامرة الأمريكية" الأكبر لتصفية منظمة التحرير وبالتالي تصفية الهوية الوطنية الفلسطينية، التي رسمت أمريكا ملامحهما رسميا منذ العام 1982 من خلال مشروع ريغان، ثم مشروعها عبر تقرير "البناء من أجل السلام" نهاية 1988 الذي تم تقديمه من قبل مجموعة خبراء ومستشارين غالبهم يهود صهاينة برئاسة صمويل لويس، ومنهم دينس روس، تقرير شكل القاعدة السياسية لمؤتمر مدريد..

ذلك المؤتمر الذي كان تصميمه مستندا على "الغزوة الأمريكية العسكرية" للمنطقة عام 1991 بعد استغلال الخطيئة الكبرى للراحل صدام حسين باحتلال الكويت، والتي كشفت الأيام انها كانت "مصيدة أمريكية" لفتح الباب العربي للغزوة الأمريكية المستحدثة للمنطقة العربية، وتطبيق مشروع استعماري تقسيمي جديد..مؤتمر مدريد جوهره الأساسي شطب منظمة التحرير والغاء الحضور الوطني المستقل، وإعادة تذويب الهوية الفلسطينية، وانهاء التمثيل الشرعي الوحيد، وفصل القدس عن نسيج الوحدة السياسية..فكان اتفاق أوسلو ردا عاصفا على أطراف مؤامرة مدريد، لذا كان العداء له واسعا، إستخدمت به كل أشكال التزوير والتشويه الممكنة رسمت عناصره دوائر المخابرات المركزية الأمريكية، التي شعرت ان الإتفاق أطاح بجوهر مشروعها لتصفية منظمة التحرير بكل أبعادها السياسية..

أن يخرج البعض اليوم، متبجحا بشكل مقيت، ان الاتفاق عطل حركة المقاومة الشعبية والمسلحة، فهو ليس سوى سخافة سياسية لا بعدها سخافة، بل كذب سافر وبلا تفكير يحاول مصادر الذاكرة الحية للشعب الفلسطيني، وليت مدعي هذا

الكذب يتكرمون على أهل فلسطين، ويجرون جردة حساب للفعل المقام بكل أشكاله خلال سنوات قيام السلطة الوطنية، منذ عام 1994 وحتى إغتيال الخالد ياسر عرفات، وبين الواقع ما بعد ذلك وحتى تاريخه، ومعها "جردة حساب سياسية" لحضور القضية الوطنية وواقعها الراهن..بين الفعل الوطني في الضفة حينها وبين الآن، بين واقع الحياة السياسية - الإنسانية للفلسطيني في فترة الخالد ابو عمار، وما بعده..

كفى دجلا سياسيا، كفى متاجرة رخيصة تمت لحساب جهات أرادت خدمة المشروع الأمريكي كل بطريق. ليتهم يفكرون لماذا اغتالوا اسحق رابين المدلل التاريخي للإدارة الأمريكية ورئيس أركان جيش الاحتلال في العدوان عام 1967..فكروا بأكبر عملية مواجهة شعبية مسلحة بين الشعب الفلسطيني بقيادة الشهيد المؤسس ياسر عرفات وجيش الاحتلال الاسرائيلي والإدارة الأمركية، ولما فعلت أمريكا كل ما يمكنها للخلاص من أبو عمار لترتيب المنصة لوريث تختاره وتفرضه..

ولكي لا يبقى التاريخ هو الحاضر، تمت الإشارة من زمن، ومن مشاركي الاتفاق وصانعيه، أنه آن أوان الخروج من مساره، كونه لم يعد قائما من حيث المبدأ، وأن الطرف الإسرائيلي لم يقم له أي قيمة منذ قمة كمب ديفيد عام 2000 التي أتبعها بإعادة احتلال الضفة وحصار الخالد ثم إغتياله، ولاحقا ترتيب الخروج من قطاع غزة، دون اي ارتباط بالوحدة السياسية الجغرافية مع الضفة الغربية، وفقا لنص اتفاق أوسلو..ولاحقا لقيام الأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا..

ومع كل الجرائم التي ارتكبتها دولة الكيان، منذ 2000 حتى تاريخ، مع تغيير الطابع الديمغرافي في الضفة المحتلة، بتهويد ما يزيد على الـ12 % من الضفة والقدس، والإعلان عن قيام كيان يهودي أصبح جزءا من ":ارض إسرائيل"، كما أعلن نتنياهو، مع حروب ثلاث ضذ القطاع وما صدر من تقرير غولدستون الذي تحدث عن جرائم حرب قامت بها دولة الكيان، رغم قيام محمود عباس بسحب التنفيذ بأمر أمريكي، فإن كل المعيطات تقول الان، أن الضرورة الوطنية تستوجب الخروج الكلي من المسار السياسي للإتفاق وفق التطورات السياسية..

ولعل خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة خلال أيام يكون "فرصته التاريخية" لتصويب كل مبيقات المسار السابق، وذلك بالعمل على اطلاق رؤية فلسطينية تسنتد الى:

* اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، نصا وروحا، وهو يعني إعادة تعريف المشهد السياسي بأن اسرائيل تقوم باحتلال أراضي من "دولة فلسطين".

* وقف العمل بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان، ولأن هناك جديد بات واقعا فإن الاعتراف باسرائيل سيرتبط بالاعتراف بدولة فلسطين، والانسحاب الشامل من اراضيها، وغير ذلك يتم طرد الكيان شر طرده من الأمم المتحدة لتصبح أول دولة في تاريخ المنظمة الدولية تطرد، كما كان مع جنوب افريقيا العنصرية..

*اعلان الرئيس أن عدم اعتراف اسرائيل بـ"دولة فلسطين" وفق قرار الأمم المتحدة المذكور يعني فتح الباب مجددا لإعادة التصويت على قرار الأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق عودة اللاجئين، وتعويضهم عن نكبتهم وليس تخييرهم كما يشيع البعض اما العودة او التعويض، بل هو عودة وتعويض، وهو الاجراء الذي تم ايقافه أيضا بعد مؤتمر مدريد عام 1991 تحت "شعار حسن النوايا"، فأخذت اسرائيل ما لها ولم تقدم ما عليها..ولذا تصبح الفرصة مناسبة للعودة للإجراء الذي يربط بين الاعتراف بدولة اسرائيل وتنفيذها القرار 194..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن الباب سيكون مشرعا أمام تفعيل ملاحقة دولة الكيان وقادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرمي حرب.

*اعلان دولة فلسطين يعني أن الاتفاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية لن تبقى كما هي عليه، مهما ظن البعض غير ذلك، فالانتفاضة السياسية الفلسطينية الكفاحية ستجبر النظام الرسمي العربي - الجامعة العربية -، أن يعيد صياغة موقفه وفقا للجديد الفلسطيني، بما فيه وقف التعامل مع مبادرة السلام العربية بكل مكوناتها، واعادة صياغتها انطلاقا من اعلان دولة فلسطين، لأن المبادرة تم صياغتها ما قبل ذلك القرار بـ10 سنوات في قمة بيروت عام 2002، ولذا

فالمبادرة العربية للسلام باتت "كادوكا سياسيا"، لا قيمة لها في زمن الدولة الفلسطينية..

*اعلان دولة فلسطين يعني اعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها، خاصة الشعبية السلمية الانتفاضية منها، وهو ما لن تستطيع دولة الكيان القدرة عليه في ظل المشهد الساخن عالميا، ولن يحتمل العالم مزيدا من البطش والارهاب من دولة تحتل دولة أخرى، خاصة وأن الحديث عن "الشرعية" بات حاضرا وبقوة..

*اعلان دولة فلسطين يعني منح حركة المقاطعة الدولية للكيان بعدا سياسيا جديدا، واتساعه الى مختلف المجاملات، بما يعيد للمشهد السياسي ما كان سائدا في الثقافة العربية "إمسك صهيوني"..مطاردة احتلت المسرح السياسي العالمي طويلا..

*اعلان دولة فلسطين يعني انهاءا موضوعيا لكل مشاريع الحركة الصهونية التي أعدتها عبر أدوات محلية واقليمية، لاقامة كينونة غزة وتقاسم الضفة وظيفيا..

*اعلان دولة فلسطين هو العهد السياسي الجديد لولادة المرحلة الثالثة في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، من تشكيل منظمة التحرير وانطلاقة الكفاح المسلح الى اقامة اول سلطة وطنية فوق ارض فلسطين برئاسة ياسر عرفات الى اعلان دولة فلسطين تجسيدا لبعض "الحق الفلسطيني المشروع"..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن عنوان شعب فلسطين بات معلوما لكل ما انبتته هذه الأرض، ويصبح شريكا بالهوية والانتماء لدولة قائمة معلومة معترف بها..

*اعلان دولة فلسطين يعني أن باب التعويض عما لحق بشعب فلسطين جراء النكبة يجد اعادة البحث به وملاحقة المتسبب به قانونيا..

*اعلان دول فلسطين سيكون اعلانا بانهاء "القيد السياسي القانوني" الذي فرضته الاتفاقات من أجل البحث عن "تسوية عادلة"..

تلك الرؤية السياسية التي يفترض على الرئيس عباس أن يعلنها في خطابه القادم، لو أراد حقا "قلب الطاولة السياسية" بما يستحق الشعب الفلسطيني، وبعدها يذهب الى الشأن الداخلي، بما يتطلب من إنهاء حقيقي وفوري للإنقسام، عبر خطوات

عملية، خاصة وأن اعلان الدولة سيمنحه قوة شرعية – شعبية غير مسبوقة منذ تسليمه منصب الرئيس حتى تاريخه، لذا فأي خطوات سيقدم عليها سيكون الطرف الأقوى تأثيرا وفعلا..

استكمالا لذلك: يطلب الرئيس عباس عقد إجتماع طارئ في القاهرة للقيادة الفلسطينية بكل مكوناتها وبالأساس حركتي حماس والجهاد..

ومن الإجتماع يعلن الرئيس عباس انهاء الانقسام بتشكيل حكومة دولة فلسطين، تكون غزة مكانها المؤقت الى حيت تحرير القدس..

الطلب الى الجامعة العربية العمل على تقديم كل المطلوب لدعم الخطوة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا..

الاتفاق على عناصر العمل في المرحلة المقبلة، لانتخابات برلمانية لدولة فلسطين ورئيسها، والتحضير العام لعقد المجلس الوطني الفلسطيي، مع دراسة المهام الجديدة لمنظمة التحرير بعد إعلان دولة فلسطين..

دراسة سبل المواجهة المقبلة على ضوء اعلان دولة فلسطين، ونقل شكل المواجهة في المؤسسات الدولية من بحث عن انسحاب من اراضي الى انهاء احتلال لدولة، ما يمنح القيادة السياسية الفلسطينية - الجديدة - المشروعية لصياغة قرار عربي والذهاب الى الجمعية من أجل انهاء احتلال دولة عضو ومعاقبة الدولة المحتلة..وفقا للفصل السابع..

القادم سيكون خسارة كاملة لدولة الكيان مقابل ربح خالص بالمعني التاريخي للشعب الفلسطيني..لذا تهديد الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بأن فلسطين والرئيس عباس سيخسرون الكثير كلام تهبيش عصابة لا أكثر..

نعترف أن الشعب الفلسطيني بذلك سيخسر كل القيود، وسيربح ما لم يكن له يوما..وكل ربح لفلسطين يقابله خسارة لدولة الكيان العنصري..

هل يفعلها الرئيس عباس بدعم الشعب وقواه ويعلن انهاء زمن الاحتلال وبداية زمن الاستقلال الوطني..ذلك هو التحدي المرتقب بعد النصر التاريخي بهزيمة فرقة خطف الشرعية وأذنباها..فرقة صيبا والصبية والمصائب..نعم سيكون بداية زمن الفلسطيني!

"الفرقة العباسية" بدأت الاستعداد لإسقاط "فرقة النجاح"!

كتب حسن عصفور/ لم يكن خافيا أبدا، ان د.رامي الحمدالله، وزير محمود عباس الأول، أخذ التمهيد مبكرا لمرحلة ما بعد عباس، منذ ما قبل الكشف عن مرض عباس ووضعه الصحي، الى جانب تقدم عمره السني، ولم تعد خطواته لتلك المرحلة "سرية"، بل يقوم بها وكأن المسألة تأخذ سياقها الطبيعي..

ويمكن إعتبار د. رامي النموذج الأفضل للتحالف الأمريكي - الاسرائيلي ليكون "البديل المرتقب"، كونه شخصية من خارج صفوف "الثورة الفلسطينية"، حتى لو كان يوما ما ضمن صفوف فتح الداخل، لكنه ليس ممن كانوا في الثورة المسلحة، أو مارس أي نشاط يمكن أن يشوبه شائبة في القانون الأمريكي أو الإسرائيلي..

وهو من سكان الضفة الغربية، ليس من القدس وليس من القادمين من الخارج ضمن عودة أبناء الثورة والمنظمة.. رجل "أكاديمي" لم يمارس أي فعل "كفاحي" ضد إسرائيل، الى جانب أنه وضمن مهامة لا يحمل موقفا "عدائيا" من اي مظاهر "التعايش والانفتاح"..

د.رامي الحمدالله، هو الشخصية الفلسطينية التي أشادت بها أمريكا كشخصية قيادية مسؤولة للمستقبل، عبر لسان وزير خارجيتها جون كيري في عهد أوباما، تعيذ بالذاكرة للشعب ولبعض قيادات فتح ما كان من مواقف أمريكية - إسرائيلية مادحة ليل نهار بمحمود عباس قبل الخلاص من الخالد أبو عمار..

لذا بعض "اعضاء الفرقة العباسية" يدركون تماما ماذا يعني أن تبدأ امريكا واسرائيل بكيل "المديح" لشخصية فلسطينية، فقد علمت حقيقة الإشادة وغايتها..وكان بعضهم من تلك أدوات التحضير الأمريكي لما بعد الخالد!

د.رامي ذهب في الآونة الأخيرة، للتصرف وكأنه صاحب "الحق" في القرار، ومقابلاته الأخيرة ذهبت بعيدا في تأكيد، مكانته الخاصة، الى جانب تعزيزها عبر "فريق النجاح" الذي أصبح القوة الضارية في الفريق الحكومي..

ولم تكن "حركة الإعلانات" التي نشرتها مستشارته والعاملة معه أيضا في جامعة النجاح، سوى مؤشر على ما سيكون، رافقها فتح تلفزيون جامعة النجاح

لمرحلة الاستعداد السياسي، عندما أضاف لها "بعدا سياسيا"، ببرنامج حواري يتناول المشهد الفلسطيني العام، كبرنامج سياسي خارج عن طبيعة القناة المفرتض انها "جامعية" لا أكثر..

تلك المظاهر وعشرات "تفاصيل" المظاهر اليومية، يبدو أنها بدأت تثير عددا من عناصر مركزية فتح - المؤتمر السابع، ما دفع البعض منهم لفتح النار بعضها عبر سلوك "سري" وآخر سلوكا اعلانيا -اعلاميا مباشرا..وآخرهم عزام الأحمد..

ولأن الحرب حرب خلافة، لجأ الأحمد لفتح النار على رامي الحمدالله والحكومة من باب "مستحب شعبيا"، ما يعرف بسن القوانين، التي أسماها "حركة الإسهال الحادة"، رغم انه حاول المساس بحكومة سلام فياض، رغم الفارق الكبير، لكنه لجأ الى "منفذ شعبوي"..

الأحمد اعتبر أن حكومة رامي بدأت تسن قوانين بلا أي ضرورة، وأنها تسعى بذلك لأن تكون بديلا للمجلس التشريعي، وكشف أن "تكتل الكتل" البرلمانية، والذي يترأسه الى جانب كل ما له من مهام - التكتل لا يضم كتلة حماس التي تمثل ألأغلبية- يرفض ما تقوم به "حكومة رامي"..

لنقفز عن كل ما قاله الأحمد، سواء ما به من "صدق أو عدمه"، ولنقف فقط امام مسألة سن القوانين، حيث انه تجاهل كليا أنه لا يوجد اي قانون يمكن لحكومة رامي أن تصدره دون ان يوافق عليه محمود عباس بصفته "رئيس السلطة" ويصدر قانون بمرسوم، ولا يصبح ساريا قبل أن ينشر في جريدة "الوقائع" الرسمية، أي أن القوانين لا تسمى قوانين قبل التوقيع العباسي عليها، وقبلها تكون فقط "مشاريع قانون"، لا قيمة لها ولا أثر لها ..

الأحمد، يعلم يقينا أن المعركة ليست معركة "قوانين"، فلم نسمع يوما له أو كتلته البرلمانية، او تكتله النيابي أي صوت رافض لأي قانون، بما فيه قانون "أم الجرائم" الأخير المعروف بإسم "الجرائم الإلكترونية"، ولم نسمع أنه دعا هذا "التكتل" للإعتراض على مثل هذا القانون الذي يصيب حرية الرأي بمقتل، وهو القانون الذي عارضته كل مؤسسات الرأي والقانون، سوى فتح العباسية وتكتلها البرلماني..

بل أن عباس وحكومته ارتكبوا جرائم حرب ضد أهل قطاع غزة، بعمليات فصل وقطع رواتب عاملين ومتقاعدين، وإحالة الى التقاعد المبكر دون وجه حق، وآخرها ما حدث مع موظفي وزارة الزراعة، لم يسأل النائب الأحمد، ما هو القانون الذي يستخدم لارتكاب "تلك الجرائم"..

الأحمد، حاول ممارسة "التذاكي" للهجوم على رامي وهو الفتى الذهبي لتنفيذ "جرائم عباس"، وتجاهل من يصدر تلك القوانين..تجاهل ليس عن جهل فالقضية ليست قوانين الحكومة، لأنها تنفذ قوانين عباس، بل هي مسألة فتح باب "خلافة ما بعد عباس"..

مناورة الأحمد، فقدت أركان الذكاء السياسي وسقطت في بئر التذاكي "غير الذكي"..لو ان الحقيقة القوانين ليخرج ويعلن رفضه لكل ما يتعارض والقانون الأساسي، وقبل كل ذلك يعتبرها قوانين غير شرعية ما لم تعرض على التشريعي، الذي اعتبر الأحمد أن الحكومة تريد استبداله، وتجاهل أنه من طالب عباس بعدم دعوة التشريعي للإنعقاد للإستمتاع بدور "الأغلبية" في تكتل لا يصل ال نصف البرلمان..

مفيد أن تظهر الى السطح بعضا من "كواليس صراع الخلافة"..بين "فرقة النجاح" التي تتأهب بقوة خاصة للإنقضاض على السلطة، وفرقة عباسية تعيش ارباكا "غير مسبوق"!

ملاحظة: بيان حماس من القاهرة حمل ذكاءا سياسيا، يبدو أنه لم يكن ضمن حسابات الفرقة العباسية، التي أخذت تنشر الاشاعات..البيان صريح تعالوا فورا للإتفاق وبحث آليات التنفيذ ومن مصر تنتهي كل "مطبات" المصالحة..عباس لن يوافق..حماس تربح!

تنويه خاص: العمل الإرهابي ضد جيش مصر وأمنها ليس سوى "ضربة ميت"..تحالف الشيطان الأسود سيعمل كل ما يمكنه للنيل من مصر..لكن مظاهرة الحب الفلسطينية مع المحروسة كانت ردا صاعقا..تحيا مصر!

"الكذب السياسي" ليس "ملح" القادة يا فلان!

كتب حسن عصفور/ قبل أسابيع عدة، ومع كل "فضيحة سياسية" تواجه فرقة محمود عباس، تخرج أصوات من بينها وتعلن أن هناك "بشائر ثورية - إنتفاضية" للشعب الفلسطيني سيقدم عليها "الرئيس المحبوب من كم فلسطيني"، وتبدأ حركة "الدعاية والإعلان" لقائمة طويلة من الخطوات التي ستحدث "قلب" الطاولة راسا على عقب..

"البشائر" مسجلة صوتا وصورة وبيانات أصدرتها تلك الفرقة، ونشرت غالبيتها في وسائل اعلامها الخاص، المسمى زورا بإسم "الإعلام الرسمي الفلسطيني"، الذي لا يقيم وزنا لفلسطين سوى باقتراب الخبر من رغبة "الرئيس المبجل من فرقة ظريف الطول"..

ولأن القائمة طويلة، فسنذهب للأهم منها، الذي كان يفترض أن يكون، وهو تقديم طلب لتثبيت عضوية دولة فلسطين في المنظمات الدولية، كرد على مشاريع الكيان، والأهم المحكمة الجنائية الدولية، والجمعية العامة، حيث سيقوم الرئيس عباس بالقاء خطاب في الدورة المنعقدة في الشهر الجاري، ويطالبها بالعمل على توفير "الحماية الدولية"، وقبول فلسطين عضوا كاملا بعد أن تم الاعتراف بها عضوا مراقبا قبل 5 سنوات، وأن يتم محاكمة دولة الكيان على ما تقوم به من أفعال تخالف قرارات "الشرعية الدولية"، خاصة الجرائم الاستيطانية..

فرقة "الهجس السياسي"، روجت وكأن الزمن لن يسجل ما تقوله، فسرحت في نسج "قصص خيالية" على الطريقة "الدونكشوتية"، ويبدو أنها لم تحسب حساباتها وفق القادم جيدا، عندما إنعقد قبل أيام مؤتمر منظمة السياحة الدولية في مدريد، وعلى جدول أعمالها طلب قديم من أجل قبول دولة فلسطين "عضوا كاملا"، وفجأة خرج مندوب فلسطين ليطالب المؤتمرين عدم التصويت على الطلب الفلسطيني، وتأجيله عامين كاملين..

الخبر مر مرورا هادئا، لم يتحدث عنه "إعلام عباس" وكأنه لم يكن، حتى خرج إعلام دولة الكيان، ليعلن أن "ممثل السلطة الفلسطينية في مؤتمر السياحة العالمية" طلب تأجيل الاعتراف بدولة فلسطين..وللحق كان الاعتقاد أن هذا خبر مدسوس تماما من قبل اعلام عدو، ولم يتم التعامل معه بالجدية الكافية، وإنقسمت

وسائل الاعلام بين نشره وعدمه، وفي "أمد للاعلام" قررنا عدم النشر، حتى نتأكد فعلا..وانتشر الخبر سريعا في وكالات اعلام دولية، ما أجبرنا على النشر، خاصة مع صمت مؤسسات محمود عباس الكلي..

وبعد 24 ساعة من نشر الخبر بالعبري وغيره، أصدرت وزارة الخارجية في رام الله، بيانا "توضيحيا"، تقر فيه بصحة ما نشرته وسائل اعلام دولة الكيان الاسرائيلي بتأجيل الطلب الى عامين، لكن خارجية عباس رمت "قنبلتها المدوية"، عندما أوضحت سبب التأجيل، الذي أكد المقولة الشعبية، "عذر أقبح من ذنب"!

خارجية عباس، "بررت" تلك الخطوة القبيحة وطنيا، من "أجل استمرار الزخم الايجابي المتنامي لصالح القضية الفلسطينية"..هكذا فجأة أصبح عدم تقديم طلب لمنظمة خاصة بالسياحة سيخدم فلسطين..أي عار سياسي يمكن أن يحفظه التاريخ لهذه الفرقة ..

ولأن الكذب السياسي هو سمة هذه الفرقة رئيسا وأفرادا، خرجوا للترويج المسبق لتراجع عباس عن وعده لهم، حول عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، بحجة "قصر الوقت"، وأن ذلك يحتاج لـ"ترتيبات خاصة" و"وقت أطول"، وكأنها لم تعلم قبل أسابيع بهذه المسألة عندما تحدت الكون بـ"مفاجآت الرئيس الثورية"..

كان أشرف كثيرا لهم، ان يعلموا الشعب الفلسطيني، أن الظروف الراهنة لا تسمح للرئيس محمود رضا عباس بالقيام بأي خطوة تثير الغضب الأمريكي، وأن الرئيس عباس لا يستيطع أن يواجه الطلب الأمريكي برفض أو تهرب، وأنه لا يملك سوى الموافقة والرضوخ لأي أوامر تطلبها أمريكا..

ربما الاعترف بـ"الوهن السياسي" و"الجبن الشخصي"، اكثر صدقا وربما يجد من يراه فعل خيرا على قاعدة "رحم الله إمرئ عرف قدره.."، وأن عباس ليس بقدرة أمريكا ليقول لها لا لأي طلب، فهو ليس بالخالد ياسر عرفات، وليس "مقاتلا"، ولن يختار طريق الصدام مع الأمريكان مهما فعلوا..

الفضيحة الأكبر، ان تستمر "فرقة الهجس السياسي" بترداد، أن عباس عليه "مؤامرة" من أمريكا ونتنياهو، ولذا بعدم تقديم تلط الطلبات يقطع عليهم طريق المؤامرة والتخلص منه، وكأن عهده سجل "انتصارات تاريخية"..ربما هي "انتصارات تاريخية" لكنها حتما ليس لصالح الشعب وربما كانت لأعداء الشعب..

أن تكذب فذلك ليس بجديد، أما أن تكذب باعتبار عارك السياسي عمل "ثوري" فتلك هي "أم الفضائح"..

سلاما يا فصائل اللجنة التنفيذية، وليت منكم من يحترم تاريخه ويعلن أنه بات خارج نص العمل المؤسساتي...وأن الأطر أصحبت إضحوكة وطنية..كفاكم !

ملاحظة: ذكرى صبرا وشاتيلا تحضر لتعيد للذاكرة الوطنية ما لحق بفلسطين أرضا وشعبا..وأن جرائم الحرب لن تسقط، مهما تخاذل من يسمى رئيس..مجزرة كانت جزءا من مجازر المحتل الذي يقف عباس ليمنع محاكمته على جرائمه..التاريخ سيحاكم المجرم وحاميه!

تنويه خاص: من هو أول عضو تنفيذية سيعلن أن استمراره فيها هو عيب سياسي، بعد فضائح فرقة عباس للرقص السياسي!

الكوري "أون" يكشف عورة الجعجاع ترامب!

كتب حسن عصفور/ خلال أيام معدودة، تمكنت كوريا الشمالية، أن تحدث حركة ارباك سياسي - عسكري، فقدتها الساحة الدولية لفترة من الزمن، بعد أن أطلقت تجارب نووية تتجاوز المعتاد، خاصة ما وصف بـ"القنبلة الهيدروجينة"، التي تفوق بقوة تأثيرها 10 مرات عما سبق تجربته..

ودون البحث في أثر تلك التجارب على السلم العالمي، باعتبار ذلك الأثر مرهون بفعل الإستخدام لتلك القوة النووية، لكن الأهم ما حدث من رد فعل دولي، خاصة الأمريكي منه، الذي كشف كم أن العالم أصيب بحالة من "الهلع" نتيجة "التجارب الكورية الشمالية النووية"، وكأن المواجهة العالمية تدق الأبواب، رغم أن الجميع

يدرك أنها ليس كذلك، ولن تكون بتلك السذاجة التي تتحدث عنها وسائل إعلام غربية، وتحديدا الأمريكية منها..

التجربة الكورية، كشفت ولأول مرة كم ان أمريكا تلك القوة التي تخيف دولا "عظمى"، وتركع الى حد الذل والإهانة كثير من دول العالم، وغالبية دول العرب حكاما وأنظمة، وقفت مصابة بحالة من "الرعب" أمام حركة "الإنطلاقة النووية الكورية الشمالية"، ليس لخطر اطلاق تلك القنابل الصاروخية، كما يحاول البعض الساذج تمريرها، بل لأنها كشفت حقيقة "الحزام الخادع" الذي تحيط به واشنطن مواقفها لتهديد كل من ترى أنه سيخرج عن "طوعها" وما تقرر للدول من مصير..

التجربة الكورية الشمالية، المتزامنة مع التمرد الفنزويلي على "بيت الطاعة الأمريكي"، تمثل بارقة أمل قد تتسع كثيرا لو ان دولا غيرها أدركت المغزى الحقيقي من الفعل الكوري الشمالي، وكيف أن تجربة ذات أثر هزت أركان المنظومة الأمريكية، وتحاول اللهاث كي تطمأن تحالفها في الجنوب الآسيوي، خاصة كوريا الجنوبية واليابان..

مع الساعات الإولى للتجربة الكورية الشمالية، خرجت أصوات أمريكية ترعد وتزبد تهديدا ووعيدا، وما أن أعلن عن تجربة ثانية بقوة مضاعفة تدميريا، حتى خرج الرئيس الأمريكي ترامب، مغردا بأن الخيار العسكري ليس مستبعدا للرد على "التحدي" الكوري الشمالي..وبدلا من "الخوف والإنكماش" سارع "الطفل المعجزة" الزعيم الكوري الشمالي كين يونغ أون بالرد العملي عبر تجربة أخرى..ورقص فرحا وهو يرى ان ترامب دخل نفق التيه، وتحول كما حالة البعض الفلسطيني، عندما يطلق "تهديدات" فارغة بلا أثر أو قيمة ضد حكام دولة الكيان الفاشيين الجدد..

ترامب وفي حاله تيهه السياسي، بدأ يترنح في البحث عن كيفية الرد والعقاب، سارع الى الإعلان بأن عقوبات جديدة تنتظر كل من يتعاون اقتصاديا مع كوريا الشمالية، ليكتشف البعض كم هو ساذج بتلك الدعوة، باعتبار أن الصين تملك ما يزيد على 90% من التعاون الإقتصادي مع بيونغ يانغ، فهل يجرؤ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروته وقف العلاقات الإقتصادية مع الصين..

وبعد أن إكتشف سذاجة مثل هذا التهديد، وأنه ليس سوى لغو كلامي، بحث عن غطاء لستر عورته السياسية، التي إنكشفت، كما لم تنكشف في القرن الواحد والعشرين بعد أن ظنت أنها أصبحت "سيدة القرن"..لجأت واشنطن الى مجلس الأمن لتفتح "سوق عكاظ" سياسي إدانة ووعيدا وتهديدا..فمن حضر السوق العكاظي تسوق منه بما يرى أنه مناسب، حتى روسيا والصين لم تخل كلماتهم من تنديد ووعيد، لكنها إحتفظت بالجوهري البحث عن "حل سياسي"..

ما يهمنا من "درس كوريا الشمالية" الصغير هو كيف يمكن أن تهز تلك الدولة التي تبدو كوحش كاسر، وكيف أن رئيسها تخبط بشكل غير مسبوق في الحبث عن سبل رد على الفعل، ليكتشف أنه لا يملك من امره سوى "جعجعة" سبقه لها وأتقنها بعض أهل "البيت الفلسطيني"..

"الطفل المعجزة" أون تمكن خلال 48 ساعة أن يهز "عرش أمريكا" دون ان يرمش هلعا وخوفا..

درس يستحق أن يقف البعض الفلسطيني امامه، كيف لك أن تستخدم ما لديك من "أوراق" في حركة فعل مناسبة..شرط أن تكون "الاستقلالية الوطنية والكرامة الوطنية" حقيقة وليست خدعة تستخدم كما سبق استخدامها للهروب من استحقاق وطني..

درس يستحق أن يكون فرضا مدرسيا للعاملين في الحقل السياسي الفلسطيني أولا والعربي ثانيا..لو كانت هناك حقا رغبة في الخروج من "عباءة أمريكا"!

ملاحظة: غادرنا بهدوء أحد الشخصيات التي لازمت الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار..فتحي البحرية شخصية كانت جزءا من مسيرة الثورة ومسار الخالد..سلاما لك "أبا جهاد"..سلاما لروحك التي كان بها من روح الخالد..

تنويه خاص: منع محافظة عمان اقامة حفل تأبيني للشهيد القائد أبو علي مصطفى مثير للدهشة السياسية، أن يتحفل بعض الأهل والمحبين بذكرى إغتيال القادئ الكبير وفي مقر مغلق فتلك لا تستحق سوى الترحيب..الرفض لا مبرر له وبلا منطق!

"أم المفاجآت" المصرية نحو حماس !

كتب حسن عصفور/ هل هو "مفاجأة" ما حدث من إعلان، بأن قيادة حماس الجديدة حسمت أمرها في الذهاب الى مصر لتكون مقرا لأول اجتماع لمكتبها السياسي الجديد بقيادة اسماعيل هنية، وحضور كل الأعضاء المعلن منهم وغير المعلن، ربما باستثناء صالح العاروري لأسباب "امنية" خاصة، او إعتبارات خارج الممكن في الوقت الراهن..

الجواب بلا اي تردد، نعم هي "أم المفاجآت" السياسية، التي لم تكن ضمن أي حساب ممكن تقديره في الوقت الراهن، ودون البحث فيما سيقول هذا أو ذاك، فلا مجال للقول أن ذلك سيكون راهنا، ليس لأن مصر مغلقة الباب أمام أي حضور وطني فلسطيني، فهي كانت دوما اصل الحكاية في الإحتضان السياسي العام..

لكن المسألة، مع حماس بصفتها الفكرية والارتباطية، تختلف كليا بل وجذريا، عن غيرها من فصائل العمل الوطني، وتحديدا في زمن اعتبار حركة "الإخوان" - أم حماس - حركة ارهابية في القانون المصري، بل وغالبية الشعب المصري، الى جانب حركة "تهييج" بعض اعلام لم يكن يضع خطوطا في الحديث عن حماس ووصفها بما يحضر على لسانه من كلمات..

مصر تقرر استقبال حماس وتمنحها الفرصة الأهم لعقد أول لقاء للقيادة المنتخبة، بكل مفاجآتها التنظيمية، ولعلها المرة الأولى في تاريخ مصر، خارج زمن مرسي الطارئ، أن تلتقي قيادة حماس في مصر ليس من أجل "شأن عام"، أو لقاء في سياق العمل الفلسطيني العام، بل لإعادة "تنظيم" و"ترتيب" ما لها في قادم الأيام رؤية وسياسية ومهام..

وفي التدقيق سنكتشف أن حماس بهذا القرار قد أنهت بشكل كبير أي حالة "توجس" من الدولة المصرية، وأن قادمها سيكون ضمن علاقة "إستراتيجية" جديدة، تكون القاهرة منطلقا وربما مستقرا لبعض من حماس..

قد يرى البعض، من خارج المعرفة بشؤون حماس، ذلك شيء طبيعي، لكن الحقيقة هو غير ذلك ، فحماس تلتقي لتنظيم مستقبلها في مصر، وهي ليست "بلد المقر" أو "الإستضافة" أو بلد متوافق فكريا سياسيا معها، وربما أول مرة تلتقي

كل قيادات حماس في بلد عربي، حتى قطر لم تشهد مثل هذه "المظاهرة الحمساوية"..

رسالة مصرية واضحة جدا، ردا على موقف واضح وقاطع لقيادة حماس في قطاع غزة وقائدها يحيى السنوار في حديثه الأخير، عندما اسقط كل أوراق التخريب السياسي و"تحالف الشيطان" واعلامه الذي بحث في أي ثغرة في "تفاهمات القاهرة"، أو البحث في استغلال بعضا مما هو قائم من اغلاق معبر رفح، وهو يمثل للإنسان الغزي عبور نحو الحرية الذاتية، وانه مواطن كما غيره من مواطني هذا الكون، مصر ترد رسائل المحبة السنوارية بما هو تقدير مضاعف..أهلا حماس بك وبخيارك السياسي المرتقب..

دون الحديث عن ما سيكون من بحث لرؤية حماس واستراتيجيتها المستقبلة، على ضوء الهزة السياسية الكبرى، التي أحدثتها "التفاهمات"، وأنها أصبحت جزءا رئيسيا لسياستها القادمة. أن تنطلق حركة التغيير السياسي، وربما الفكري لحماس من مصر فتلك هي المسألة التي يجب التوقف أمامها بكل أهمية وبحث خاص..

حماس رسميا تعلن اليوم ـ انتهاء أي علاقة تنظيمية ـ فكرية، وسياسية مع الحركة الأم، جماعة الإخوان المسلمين، وتنهي صلتها بها بكل جوانبها، وهذه رسالة ستكون "نقطة الفصل" تاريخيا بين حالة وحال، وسيكتب التاريخ السياسي، حماس ما قبل لقاء القاهرة (10 سبتمبر أيلول 2017) وحماس ما بعده..

سيخرج البعض ليكرر ان حماس، كما الإخوان: لا آمان لها، من حيث التجربة ـ الممارسة والسلوك، تبحث مصلحتها مع اي كان، ثم تنقلب في لحظة ما، وسلوكها منذ التأسيس يشير الى ذلك، وبحق كامل، لكن ما لا يهتم به البعض هذا، أن هناك "إنقلاب جوهري" في المشهد العام ليس على حماس بل على الحركة الإخوانية، التي باتت عمليا حركة منبوذة من غالبية من احتضنها سابقا، ووفر لها الدعم المالي الهائل أهم أدواتها، والغطاء السياسي أيضا، وقيادة حماس الجديدة، او غالبها أدركت ذلك جديدا..وقد لا يتوافق ذلك التغيير مع قواعدها لكون سيكون الى حين!

والأهم، ان مؤشرات قيادة حماس، وتحديدا من قطاع غزة، بعد تجربة "حكم" طال زمنه، أكدت انها لن تنجح في ظل استمرارها كما كانت، حركة إخوانية بلباس فلسطيني، وأصبح لزاما عليها أن تخلع الجلباب كليا، بل وتحرقه الى غير رجعة..

حماس الآن، بدأت تعيد أسس موقفها الفكري - السياسي إنطلاقا من فلسطين، او ضمن سياسية التغيير "صنع في فلسطين"، مع كل ما كان لها من أثر وتأثير عبر جلبابها الإخواني، لكن الشعبية التي حصدتها لم تعد ولن تعود لو استمرت كما هي حركة "منغلقة" بذاتها على "ذاتها"..

حماس تعيد صياغة ذاتها للذهاب نحو مرحلة المسقبل الشريك فعلا في قيادة المنظومة الوطنية، بل ربما تجسد تحالفا سياسيا تكون هي ذات "اليد العليا"، لو أنها أعادت ترتيب بيتها توافقا مع "الوطنية الفلسطينية" بكل مكوناتها..

ما حدث رسالة مصرية كاملة الأركان، انها الراعي الأول للشأن الفلسطيني وأنها صاحبة الفعل القادم لحماية - رعاية أي شان سيكون..وهي المسألة الجوهرية التي يجب على قيادة فتح أولا وفصائل العمل الوطني كافة ثاني،ا أن تدرك مغزاها دون مكابرة لم تعد بذي جدوى..

مصر تقرر: حماس أهلا بك حركة وطنية فلسطينية نحو صياغة جديدة ضمن معادلة "صنع في فلسطين" ولأجل فلسطين..راية وسياسية وسلوكا..وأن الباب لك بات مفتوحا!

حماس بعد اليوم عليها أن تعيد صياغة ذاتها وفق "الشراكة الوطنية" وليس الى جانبها أو تصيدها..

ملاحظة: مشهد "هروب" الأمريكان أمام "إرما" الإعصار يستحق المتابعة مرات ومرات لتدرك قيادة بلادهم كم هي ارتكبت مجازر اعصارية انسانية وليست طبيعية..الطبيعى تحكم يا ترامب!

تنويه خاص: محكمة عباسية تصر على اعتبار عيسى عمرو أنه طويل اللسان ووجب قصه..طيب شو رأيها في اطالة اليد وسرقة مال الناس عبر وقف الراتب

وسرقة مال المتقاعدين..يعني عباس بات آكل "السحت"..شو حكمه لو المحكمة مش "قراقوشية"!

بيان مركزية فتح "خالي الدسم السياسي"!

كتب حسن عصفور/ جاء بيان حركة حماس، خلال تواجدها في مصر، حيث أبدت الإستعداد للقاء فوري مع حركة فتح في القاهرة، لبحث آليات تنفيذ ما يتفق علنه، رسالة الى الشقيقة مصر، قبل أن تكون لفتح، للتأكيد على جوهر التغير السياسي الذي قررته حماس في المرحلة المقبلة، إنطلاقا من أرض الكنانة، لإعادة الاعتبار للمشهد الفلسطيني..

وإعتقد البعض، ان قيادة فتح - المؤتمر السابع، لن تترك الفرصة تمر دون أن تحاصر حماس فعليا، بأن تصدر موقفا "متجاوبا إيجابا" مع ما أعلنته حماس، بأنها فتح جاهزة فورا للقدوم الى القاهرة لوضع "آليات تنفيذ" ما إتفق عليه، وما سيتفق عليه حول كل قضايا الإختلاف - الخلاف الوطني..

أن تقول فتح، ذلك فهي شهادة على أنها تبحث "حلا سياسيا"، وانها جادة فيما ذهبت اليه بأنها تريد وضع "نهاية للإنقسام" وعودة اللحمة الوطنية، كما أنها ترسل رسالة ذات أهمية خاصة الى الشقيقة مصر، ليس فقط تأكيد دور مصر ورعايتها للمصالحة التي غابت منذ زمن بعيد، وذهبت الى حيث "هوى" البعض الفلسطيني، بل هي تأكيد من فتح، على أن العلاقة مع مصر ستبقى الركيزة الأهم في مسار الكفاح الوطني..

لكن، قيادة فتح، كشفت وجهها الحقيقي، ان "المصالحة" ليست هي القضية الأساسية التي تبحث عنها، بل انها لم تعمل من أجلها، وستبقى شعارا مستخدما ليس أكثر..خدمة لغير لا يريد خيرا لفلسطين!

بيان مركزية فتح، يوم 12 سبتمبر 2017، أعلن بوضوح تام، أنها ماضية في طريقها ولا تراجع عنه، وبدلا من البحث عن ما يبنى عليه في بيان حماس الذي تحدث لأول مرة منذ سنوات عن الذهاب للتنفيذ وليس للبحث، وعدم وضع

"شروط مسبقة"، عادت فتح الى لعبتها "الإشتراطية المسبقة"، وهي تعلم يقينا أن الحقيقة لا تكمن فيما قالت..

مركزية فتح في بيانها، لم تفتح بابا يساعد على بناء وطني جديد في ظل المشهد المعقد، وكان لها أن تستفيد جيدا، وتكشف أن فتح الرائدة دوما حرصا ومصلحة على المشروع الوطني، وأنها رغم ما اصابها من "وهن وتيه سياسي" طوال زمن ما بعد الخالد ياسر عرفات، إلا أنها تبقى هي "حركة الديمومة وأم الجماهير"..

كان لفتح، أن تمنح مصر فرصة للعمل من أجل إنهاء مرحلة وبناء مرحلة، وأن ما تقدمه سياسيا سيكون من أجل فلسطين وعبر مصر، وهي التي تكون "الضامن" لما سيكون لاحقا، وأن تتحول حركة الضمان المصرية الى "قوة فعل" وليس "قوة شاهد"..

فتح، لو انها تصرفت بمسؤولية وطنية، وأنها حقا تريد "العنب الوطني" وليس حربا على "ناطوره" الحمساوي، لقالت أنها جاهزة فورا، بلا أي اشتراط، لكنها تحمل مصر المسؤولية عن أي "تلاعب حمساوي"..

كان لمركزية فتح، أن تختبر "مصداقية" تحول حماس في العلاقة مع مصر عبر حركة سياسية "بسيطة"، ومنها يتم التأكيد، هل حقا حماس تبحث علاقة "شراكة وطنية" ضمن رؤية جديدة، وأن سلوكها السياسي قد إنتقل من حال التباسي ضمن دور في مخطط إخواني قطري تركي، ام أنه تغيير جوهري وحقيقي نحو "الوطنية الفلسطينية"، وأن العلاقة مع مصر هي حجر الأساس في ذلك التغيير..

مركزية فتح، كان لها أن تسجل هدفا ذهبيا ليس في مرمى حماس فحسب، بل في مرمى مصر أيضا، لتعزيز العلاقة مع الرئيس محمود عباس وفصيله، بعد أن ظهرت مؤخرا وكأنها إختارت تيار الاصلاح بقيادة النائب محمد دحلان، خيارا سياسيا.

مركزية فتح، سقطت سقوطا مدويا في اختبار "الذكاء السياسي"، وقبله في إختبار "الحرص الوطني"، فهي ومن خلال بيانها كشفت بلا أي جدل، مهما حاولت

تغليف ما لا يغلف بأنها "أم الولد"..فبيانها الثلاثاء 12 سبتمبر أعلن انها "باعت الولد.. وتبرأت منه"..

بيان فتح هذا سيذكره التاريخ، بأنه البيان الأسوء في مسارها، والبيان الذي سيمنح حماس فرصة لم تكن تحلم بها في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، كما تعزيز علاقتها بالشقيقة الكبرى مصر..

مركزية فتح، ما لم تعدل اليوم قبل الغد موقفها الكارثي، وتحضر الى القاهرة فورا دون أي اشتراط، وتترك لمصر الدور والحساب، فهي تضع نهاية لمشهد في مسار العمل الوطني الفلسطيني..وقادم الأيام سيؤكد ما غاب عن تلك القيادة المصابة بوهن الفكر وعقدة الخصومة وحقد سياسي من طراز عباسي!

ملاحظة: الصفعة العربية الفلسطينية لدولة الكيان في أفريقيا، تأكيد أن ادوات القدرة متوفرة لو أريد لها تفعيلا، وأن لا يتم حساب كل خطوة وفقا لهوى البيت الأبيض..

تنويه خاص: الفنان الفلسطيني المقدسي كامل الباشا يستحق خيرا أفضل يا وزير الثقافة..فنان كان لإسمه حضور في مهرجان دولي وليس محلي، ارتبط باسم وطنه، وليس شخصه وعائلته..التجاهل عار وعيب ويستحق المساءلة الوطنية..هل تستحق الوظيفة التي بها!

تطورات المشهد الفلسطيني تمهيدا لمشهد إقليمي جديد!

كتب حسن عصفور/ منذ ان تم إنتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، والحديث تصاعد كثيرا حول "الصفقة المرتقبة" لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ملامحا وإطارا وأطرافا، ولا يكف ترامب شخصيا عن الإشارة بأنها باتت أقرب مما يعتقد الكثيرون..

واشنطن، ما قبل ترامب، المحت أن "الصفقة القادمة" ستكون ضمن سياق إقليمي، دون أي تحديد لتلك الصفقة، متكفية بالحديث كونها لم تكن تعمل جديا لوضع إطار أو مفهوم لأي تسوية للصراع باعتبار أنه لا يمثل أولوية وليس

ضاغطا عليها، خاصة وأن الطرف الرسمي الفلسطيني لا يبحث عن أي صدام أو مواجهة مع دولة الكيان، ولا مع الادارة الأمريكية، الى جانب أنه لا يستطيع ان يكون حاضرا بقوة "الشريك" السياسي نتيجة الإنقسام القائم، وتعزيز دور حماس السياسي خاصة ضمن تحالفاتها الإقليمية..

مع قدوم ترامب، اعطى مجموعة إشارات أن هناك "جديدا" سيكون على طاولة البحث، بعد ان منح "قيادة الدور التنفيذي" لزوج ابنته "الحاكم الخاص"، الإشراف على عملية "التسوية المرتقبة"، في إشارة الى أن الرئيس الأمريكي يمنح "ثقة ومسوؤلية شبه مطلقة" للفريق الأمريكي الخاص بمتابعة التسوية، وهي "ثقة" ربما لم تتوفر لمن سبقهم..

أمريكا، الآن أكثر جدية في إنهاء "الصفقة السياسية" للتسوية في المنطقة، محكومة بأكثر من عنصر دفع تلك الأولوية، خاصة مع تطور المشهد السوري والذي اصبح "نصرا وشكيا" للدولة السورية وتحالفها، بقيادة روسيا مع ايران وحزب الله، وبما سيمثل لاحقا "قوة عسكرية" باتت متواجدة بشكل ملموس على الجبهة الشمالية للكيان الاسرائيلي..

ومع تطور المشهد السوري، أخذ الدور المصري، وبشكل متسارع، الى استعادة كثيرا من دوره المركزي الذي "فقد ظله" خلال سنوات طويلة، بعضها ما قبل 25 يناير 2011 وبعضه ما بعدها، ما سمح لغياب أي دور مركزي لدولة عربية، وفتح الباب لأطراف متعددة، بعهضا عربي وآخر غير ذلك، لكنها جميعا لم تكن قادرة على ملئ الفراغ الذي تركه غياب مصر..

ومع العودة المصرية التي تزامنت مع تغير جذري في المشهد الإقليمي، وعودة بعض روح العلاقة مع روسيا تحركت نحو المساعدة في ترتيب جديد للمشهد الفلسطيني، وكسرت مصر "محظورا سياسيا شعبيا" برز بعد حكم الإخوان المؤقت حول حركة حماس، فإتجهت لفتح حوار مختلف وبروح جديدة مع قيادتها الجديدة، التي شكلت "مفاجأة سياسية" بتقارب "غير مسبوق" مع مصر، قاد الى صياغة تفاهمات خاصة بين مصر وحماس من جهة، وبين تيار الاصلاح الوطني بقيادة النائب محمد دحلان، ما أدى لاستضافة قيادة حماس الجديدة في أول لقاء لتحديد رؤياهاة المستقبلية، كرسالة عن تغيير جذري في المشهد العام..

هذا التطور فتح الباب لإعلان حماس ثلاثي الأبعاد، بالاستجابة لما سمي "شروط فتح وعباس"، لحضور وفد فتحاوي الى مصر لبحث ما بعد الإعلان الحمساوي، وعادت حركة ترتيب "البيت الفلسطيني" على أنغام الحركة الدولية - الأمريكية لبلورة الصفقة المرتقبة..

حركة المشهد الفلسطيني تسارعت خلال ايام بما لم يكن ضمن حسابات "الواقع السائد"، ما كشف عن "فوضى غير عادية" في كيفية التعامل مع التطورات المتسارعة، وأخذت منحى الإرباك والتناقض في كيفية التعامل مع القادم وكأنه "عالم مجهول"، رغم إتضاح ملامحه كافة، لكن الاستعداد الذهني والسياسي لـ"فض الاشتباك الانقسامي" قاد الى ارباك واضح..

منذ الاسبوع القادم ستبدأ حركة هدم جدار الانقسام من مدينة غزة مع قدوم الحكومة لاستلام مهامها كافة، وفقا للقانون كما يقول رامي الحمدالله، ودون التوقف كثيرا عند قدرته اساسا على الاستلام كما طالب سواء من حيث الإمكانات الواقعية، او طبيعة المؤسسات القائمة نتيجة غياب سلطة عباس العملي عن قطاع غزة، سوى التعامل على طريقة "الرموت كنترول"، لكن واقع المؤسسات القائمة سيكون أكثر تعقيدا من "سذاجة الكلام"..

ما بعد ذلك سيبدأ الدور المصري في الحركة العملية لرسم ملامح "خريطة طريق فلسطينية" لإنهاء الانقسام العلني، ما سيفتح الباب لصياغة حالة من "التعايش السياسي" تساهم عمليا في إعادة وجود طرف فلسطيني يمكن التعامل معه ضمن الصفقة الإقليمية القادمة..

لذا فترتيبات إنهاء الانقسام الفلسطيني هي جزء هام، ومقدمة لبلورة "الصفقة الكبرى"..

ويبقى السؤال الأهم لاحقا، ما هي ملامح تلك الصفقة، وهل حقا ستبقى حركة فتح وعباس رافضين اي "حل إقليمي"..ذلك ما يجب التفكير به بشكل أكثر شمولا، وسيكون له وقفة خاصة مع تطور الأحداث قادم الأيام..

ملاحظة: بعض من أنصار الرئيس عباس تعاملوا مع الانتصار الفلسطيني وقبول فلسطين عضوا في الانتروبول كأنه جزء من الخلاف مع محمد دحلان..ثقافة غير وطنية تسللت أكثر مما نعتقد في جسد مرضى سياسيين!

تنويه خاص: الى حين وصول رامي الحمد الله ووفده الى قطاع غزة، ستكثر الاشاعات والأقوال التي تقوم بها أطراف تحالف الشيطان التي ترى في الزيارة رفسة لها، للتشويش والتخريب..الاشاعات لن تكف..مطلوب تحصين العقل قبل غيره!

تهديد عباس بـ"حل السلطة" = اقامة دولة غزة!

كتب حسن عصفور/ كما يحدث بين حين وآخر، مع أي خطاب لرئيس السلطة محمود عباس عندما يلجأ الى "البعد الجسدي" التمثيلي في عرض الموقف السياسي، تبدأ حركة التفسيرات تخرج عن سياق الحقيقة السياسية، ولعل خطابه في الأمم المتحدة يوم 20 سبتمبر 2017، كان نموذجا لذلك، ويعيد ذات المشهد عندما تحدث خلال "هبة باب الأسباط"..وما غاب عنه فقط عبارتهم الأشهر(لو حدث ذلك ستفتح أبواب جهنم عليهم)..وراينا اي جهنم فتحت على فلسطين شعبا وأرضا ومشروعا!

في خطاب "هبة باب الأسباط" توعد عباس دولة الاحتلال بكل ما يمكن الحديث عن "وعود"، وما ينتجه فعل "سوف"، المستند الى اذا لم تفعلوا كذا سوف نفعل كذا، وخرج البعض ليراه "خطاب الرد العملي"، خاصة وأنه أعلن وقف "التنسيق الأمني" الى حين.. والواقع كشف كم كان كلاما خادعا لا أكثر، حيث أعلن طرفي غرفة التنسيق الأمريكي والاسرائيلي، أن التنسيق لم يتوقف، ما أجبر مؤسسة عباس الأمنية للحديث عن "تنسيق محدود"..

يوم 20 سبتمبر 2017، تحدث عباس في خطاب، حمل لغة "الشكوى والضعف"، ما يكشف بداية عن "انعكاس الذليل العاجز"، رافقته "حركات جسدية وصوت تهدج كي لا تذهب حركة الشكوى العاجزة دون أثرعلى المشاهد والمستمع..

خطاب هو الأكثر ترسيخا لمنطق "العهد العباسي" في الرد على جرائم دولة الكيان، من القتل الى التهويد، حيث استبدل منهج "المقاومة الشعبية - السلمية جدا - الذكية الى أبعد حدود الذكاء" بمنهج "الشكوى" و"التوسل" والإفتخار بالعجز و"قلة الحيلة السياسية" واعلان "شلل الحركة والتحرك"..

بعيدا عن "حركة الجسد" و"غضب الكلام"، فالخطاب جسد خير تمثيل درجة "الهوان السياسي" للواقع القائم، حيث الاعتراف العلني أن لا خيار عملي عند عباس وفريقه للرد على المشروع التهويدي سوى "الشكوى المتوسلة"، التي لا يصاحبها أي فعل ممكن أن يهاب من اشتكى منه وعليه..

جوهر الخطاب عمليا، هو تكريس كل ما حققته دولة الاحتلال من "مكاسب سياسية" في سنوات حكم عباس، واقامتها كيان يهودي في الضفة والقدس واعتباره جزءا من اسرائيل، دون أن تقيم وزنا لمن هو شريكها "المفترض" في الواقع السياسي، بل وأكثر" شريكها الأهم في غرفة التنسيق الأمني"، الذي لا يتأخر عنها في ملاحقة أي محاولة غضب شعبية ضد المحتل، ويلعب دورا حيويا في حماية "أمنها وأمن مستوطنيها"، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي ترامب أن يعرب عن ذهوله من "عمق التنسيق الأمني وفائدته لإسرائيل"..

خطاب محمود عباس، تحدث عما يمكن الحديث عنه في كل مظاهر "التوسل السياسي"، لكنه لم يتقدم بخطوة عملية واحدة تدفع المحتل أن يحسب حسابا لليوم التالي الخطاب، بل على العكس تماما ستجد المنظومة الأمنية الإسرائيلية، فيما تحدث عنه عباس حول ما سيكون من فعل هو "مزيد من منع الغضب الشعبي المقاوم"، ومنع "أي حركة تبدو فعلا مضادا للشمروع التهويدي"، والبحث عن "سلاح المحبة" لا أكثر والتعامل بالحسنى السياسية كونه الإختراع العباسي المقاوم..

عمليا خطاب عباس منح الاحتلال مزيد من الوقت لاستكمال ما يمكن للمشروع التهويدي، خاصة بعد البدء التنفيذي لاقامة الإدارات العملية له، من الخليل ذهابا الى منطقة نابلس، بعد أن حظر أي خطوة حقيقة يمكن اعتبارها "تهديدا جادا وجديا"..

كان الاعتقاد أن يعلن عباس رسميا بعد خمس سنوات على قبول فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، فك الارتباط بدولة الكيان، باستبدال القائم الكياني من "بقايا سلطة لم تعد سلطة وفقا لما قاله نصا مكررا"، بإعلان قيام دولة فلسطين حقيقة سياسية وفقا لقرار الجمعية العامة عام 2012..

كان لعباس فرصة تاريخية أن يعلن فك الارتباط بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان وربطه باعتراف اسرائيل بدولة فلسطين، بدلا من الشكوى أننا إعترفنا بهم ولكنهم لا يعترفون بنا..

كانت فرصة تاريخية لعباس أن ينهي حياته السياسية بفتح ملف كل جرائم المحتل، والاعلان الفوري بأنه ذاهب من الغد الى المحكمة الجنائية لتقديم اسرائيل كدولة إجرام مستندا الى تقارير دولية ومنها تقارير الأمم المتحدة التي أعلنت أنها ارتكبت جرائم حرب..

كان لعباس فرصة تاريخية أن يعلن إنتهاء زمن المفاوضات السياسية مع اسرائيل، وأن كل ما سيكون مرتبط بموقفها من قيام دولة فلسطين وبالتالي العلاقات المستقبلية تصبح لقاءات بين دولتين لإستكمال قضايا عالقة..

كان له أن يكون "رجل مرحلة" لو انه أعلن إنتهاء كل أشكال العلاقة مع اسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، ومطالبة شعبه قبل العرب وقف أي نوع من أنواع التطبيع السياسي الاقتصادي، وأن يعتبر كل تعامل مع الكيان في ظل الاحتلال هو جريمة سياسية..

وبدلا من ذلك، هدد بحل السلطة باعتبار أن دولة الكيان تقيم وزنا لها أو لتهديده، والواقع أن مثل هذا التهديد هو تطبيق المشروع الصهيوني الذي عمل له شارون والليكود طويلا، منذ فوز عباس برئاسة السلطة، وهو إقامة دولة غزة، رغم ان عباس أعلن لفظيا رفضه لذلك، لكنه عمليا بمثل هذا التهديد يعلن قيام دولة غزة..

حل السلطة يعني تسليمها لدولة الكيان والاحتلال، في حين يبقى قطاع غزة هو المنطقة الفلسطينية الوحيدة غير المحتلة احتلالا مباشرا..فهل ما هدد به عباس هو سقطة سياسية متكررة أم تهديد له ما له سياسيا..تلك هي المسألة..

عمليا خطاب عباس أطال عمر الاحتلال أكثر مما يجب، وفتح الباب واسعا لعهد جديد من التنسيق الأمني لمطاردة أي فعل مقاوم باعتباره شكلا من أشكال "الإرهاب"..

اليوم التالي للخطاب ترسيخ أعمق للإحتلال وتهديد أحدث للغضب الشعبي!

ملاحظة: كيف يمكن ربط الغضب العباسي على منصة الجمعية العامة مع تصريحه قبل الدخول نتيجة لقاء ترامب، واعتبار أن السلام قادم معه..أي نفاق سياسي هنا!

تنويه خاص: أن تحشد فتح في الضفة والقطاع وتدفع ملايين الشواكل ليحضر الناس خطاب عباس في الشوارع، تأكيد أن "غياب الفعل ضد المحتل هو قرار رسمي لا أكثر"..الحشد للوطن أو بقاياه أكثر قدسية من حشد استماع لخطاب بلا دسم!

حركة فلسطينية على "أنغام" دولية!

كتب حسن عصفور/ كان من المهم جدا متابعة رد الفعل الأمريكي بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، الذي حشد "كل غضبه الكلامي" ليرسله من على منصة الأمم المتحدة قبل أيام، حيث تجاهلت الإدارة الأمركية كليا التعليق على ما ورد في الخطاب، لا سلبا ولا ايجابيا، رغم قيام مندوب دولة الكيان في الأمم المتحدة بتوجيه "خطاب ناري" ضد الخطاب العباسي..

الصمت الأمريكي المطلق على حديث الرئيس عباس "المتهدج" اقوالا يبدو وكأنه خروج على"ألمألوف"، لا يأتي من تجاهل للرئيس أو ما قاله، فتلك ليس سمة لواشنطن فيما يتعلق بأي نقد حاد لسياسية حكومات تل أبيب منذ عهد طويل، لكنها غضت الطرف كليا كونها "تبحث عن العنب السياسي" وليس "تعنيف الناطور السياسي"، و"العنب ليس سوى الصفقة التي أخذت ملامحها تتضح من زمن" وبدأت تتحرك نحو "الصياغة الأخيرة"..

عندما أكد القيادي التاريخي في حركة حماس د.موسى أبو مرزوق، ما تم الكشف عنه من دور أمريكي ما في محاولات إنهاء الانقسام، ورفعها الفيتو الذي كان مفروضا، إعتقد البعض أن تلك مبالغة، الى أن بدأت تتكشف خطوات تعزز ذلك القول، ومنها صمت واشنطن على خطاب عباس، بالتوازي سمحت له أن يبحث إجراءات في سياق "التصعيد السياسي" ضد دولة الكيان الاحتلالي، ومنها رفع طلب العضوية الى منظمة الإنتربول الدولية، حيث لم نجد رفضا أمريكيا علنيا لتلك الخطوة، التي كانت تقيم الدينا في أمريكا، تهدد وترعد وتزبد، لكنها هذه المرة أصيبت بـ"خرس كامل"، ما يكشف أن "وراء الأكمة ما وراءها"..

قبل أيام أدلى عدد من قيادات فتح، بتصريحات لا توحي أن ذهاب حكومة رام الحمد الله الى غزة واضحا، وبحث البعض عن "أعذار" لعدم الذهاب، حتى بيان اجتماع فتح أولا ثم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ثانيا لم يتطرق الى موعد موحد، وترك المسألة مفتوحة، حتى وصل "غرينبلات" المبعوث الأمريكي الى تل أبيب دون سابق إنذار، وبالتوازي أعلنت حكومة رام الله أن رئيسها سيذهب "الإثنين القادم" الى غزة، دون ان نسمع أي من "إشتراطات" خاصة لتأمين وحماية وإقامة..

المفاجأة عمليا ليست مفاجأة الإعلان، بل مفاجأة التناغم "غير المسبوق" مع حركة الإدارة الأمريكية، وقد انار مبعوث الأمم المتحدة الى الشرق الاوسط نيكولاي ملادينوف، خلال لقاءات أجراها مع وفد حماس أن المصالحة تسير ضمن "توافق دولي"، وألمح أن موافقة عباس جاءت ضمن تواصل مع دول خارجية، كي يقبل بالتحرك المصري.. وأنه لم يعد هناك "عقبات" دولية بعد رفع "الفيتو" الأمريكي، وسيقبل الجميع بالتطورات الجديدة..

و"تطمينات ملادينوف"، شملت ان هناك "مساعدة أممية" ستكون حاضرة في عملية تسلم حكومة رامي الحمد الله لمهامها في قطاع غزة، وستتابع الأمم المتحدة خطوات التنفيذ بدقة متناهية..

بالمقابل أكد ملادينوف، عن "استعداد اسرائيلي برفع الحصار عن قطاع غزة، بعد استتاب الأمر وتولي الحكومة مهامها كاملة، ومعها تبدأ "حل الأزمات الإنسانية" التي عاشها قطاع غزة خلال 10 سنوات..

وبالتأكيد، لم يفت "الثعلب البلغاري"، أن يذكر ما كان سيكون لو فشلت الجهودة التصالحية، حيث سيدفع قطاع غزة "ثمنا قاسيا" يفوق ما سبق دفعه خلال الحروب السابقة..

الرسائل هنا، ليست "مشفرة" ابدا، بل هي غاية في الوضوح السياسي، إنهاء الانقسام بات مصلحة أمريكية دولية، على طريق إتمام "الصفقة السياسية الكبرى"، وتحمل لأول مرة اسلحة للتنفيذ، وليس كما سبق من "صفقات"، ومن يتلكأ في التنفيذ والرقص على أنغام "الموسيقى الدولية" سيكون حسابه مختلف..

السؤال الذي يدور دوما في ذهن الفلسطيني، هل ستقبل اسرائيل بأي "صفقة سياسية" لصناعة سلام في المنطقة، وهل ستكون أمريكا معها أم عليها..سؤال يستحق وقفة أشمل من مرور سريع..

المصالحة تتسارع خطاها بأسرع من "التصديق"، وسبق ان اشرنا في مقالات سابقة وبعد إعلان حماس قبولها "الشروط العباسية"، ان ذلك جاء للتنفيذ وليس للإعلان..وتنكشف يوما بعد آخر حجم "الإوركسترا" المشاركة فيها وذلك ليس حبا في شعب فلسطين، ولا انحيازا لحق مجرد، بل هو ضمن صناعة جديد سياسي..

ملاحظة: بعض من ممثلي القوى السياسية عبروا عن "إستيائهم" من شكل الطاولة المستطيلة خلال اللقاء مع حماس حيث جلست قيادتها على جزء مرتفع امام الحضور..عقلية "الإستاذ"..حذار يا حماس من تعالي لا سبب له!

تنويه خاص: بات لزاما على الرئيس عباس أن يصدر أمرا لجماعته المنتشرين في وسائل الاعلام أن يصمتوا وبلاش فضايح..وحدوا الحكي قبل الذهاب الى غزة وتصيروا مسخرة بعدين!

حكومة عباس و"القانون الأساسي" .."تنفيذ الحقوق متبادل"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "بطولات وهمية"، في تسويق ما حدث من "إعلان حماس" خلال زيارة قيادتها الى الشقيقة مصر وحل اللجنة الإدارية، ما فتح الباب الإنتقال للخطوة التالية، لعودة حكومة الرئيس محمود عباس للعمل من قطاع غزة، بعد هروب وزيرها الأول قبل اعوام في مشهد يجب أن يمحى من الذاكرة الوطنية، فما حدث بات الجميع يدرك أنه ليس سوى جزء من مشهد يتم الإعداد له..

ولأن الذي حدث، ليس تعبيرا عن إنتصار طرف وهزيمة آخر، وعمليا كلاهما أضر الشعب والقضية الوطنية جراء سلوك إنقسامي مدمر، فما يجب أن يكون هو البحث عن إعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية، برمتها، ما يفتح الباب لصياغة جديدة للواقع المقبل، دون الترويج الخادع وكأننا أمام مشهد مختلف، يحاول الطرف المنتصر فرض ما يريد على المهزوم..

أن يعلن رامي الله الحمد الله، بصفته الوزير الأول في الحكومة العباسية، انه ذاهب لممارسة كل الحقوق الخاصة، ولن يتم إستثناء أي جانب من المسؤولية المتعلقة بعمل الحكومة، وفقا للقانون الأساسي، الذي حدد صلاحيات الحكومة، فتلك مسألة جيدة، ومن من حيث المبدأ، "إعلان شجاعة خاصة"، من حيث الرغبة على ممارسة كل ما للحكومة من "حقوق" نص عليها القانون (الدستور المؤقت)، بل ويجب أن يدافع بقوة عن كل ما للحكومة من حقوق حددها، وهذه بداية مبشرة على أن يكون الفاصل بين "الحق" وغيره، وفقا لجوهر تصريح الحمدالله هو القانون الأساسي، وليس "الرغبة الشخصية الرئاسية"، وبالتالي العودة لطريق الصواب السياسي..

ولأن "القانون الأساسي" ليس بنودا إنتقائية، لا يتم خطف ما يحلو منها لتنفيذها، فيجب التعامل معه كوحدة قانونية - سياسية متكاملة، بعيدا عن "شخصنة القانون" ذاته، والإختيار حسب المصلحة الخاصة وليس العامة، وهذه المسألة ستكون نقطة فاصلة في تأكيد أو لا تأكيد "مصداقية عمل الحكومة"، وعلاقتها مع الشعب قبل الفصائل..

القانون الأساسي، يفرض بالضرورة على الحكومة العائدة الى قطاع غزة، ان تسقط من جدولها كل قراراتها التي خالفت "القانون الأساسي"، وصدرت بغير وجه حق، بل وإفتراء على القانون ذاته، انتقاما من معارضي نهج عباس السياسي، او اللامؤيدين ايضا..

الخطوة الأولى في إحترام القانون الأساسي، هو إعلان رامي الحمد الله وقف العمل بكل الإجراءات التي تم إتخاذها تجاه الموظفين في قطاع غزة، العاملين والمتقاعدين عسكريين ومدنيين، والتي جاءت خلافا لنص القانون، وإنما "إجراءات لخدمة هدف"، وبما ان الغاية من العقاب قد تم تحقيقه، سواء كان صوابا أو جريمة، فلم يعد هناك ضرورة لإستمرارها، ومنذ اليوم الأول لعمل الحكومة في قطاع غزة، اي يوم الثلاثاء المقبل حيث سيكون الإجتماع الاسبوعي، سيكون قرارها الأول هو وقف كل القرارات "غير القانونية" و"غير المسبوقة" بحق الموظفين كافة، وإعادة حقوقهم لهم من لحظة القرار، اي يعاد لهم مجموع رواتبهم المحتجزة كما قيل في حينه الى "حين"، وها نحن في هذا "الحين"!

هذه مسألة فاصلة لمصداقة الكلام عن "القانون الأساسي"، ولا يجوز كسره بمنطق أن مسألة الرواتب قضية جزئية، كما يحاول البعض المستفيد وليس المتضرر الترويج لبقاء العقوبات انتقاما من "خصوم" اولا، وخلق أجواء تشويشية على رحلة "إنهاء الانقسام" ثانيا، لمصالح غير وطنية..

من حق الحكومة المطالبة بكامل "حقوقها" للعمل في قطاع غزة، وهي أيضا مطالبة بدفع كامل إلتزاماتها التي عليها..وصحيح أن هناك "رغبة إقليمية" و"دولية" لإنهاء الانقسام، خدمة لمشروع تسوية بات وشيكا، لكن ذلك لا يكفي دون ارتباط عملي بتلبية حقوق الناس وصيانة ما لهم..
معادلة نجاح الحكومة، التي يمكنها أن تساهم في تسارع عملية إنهاء الانقسام..هي تبادل تنفيذ الحقوق والواجبات وفق للقانون الأساسي وليس وفقا لقانون "المزاج الشخصي"..!

ملاحظة: مهم قراءة ردود الفعل الدولية على عملية القدس، وخاصة رد الفعل الأمريكي، فما كان ليس سوى مؤشر لما سيكون..القراءة الدقيقة واجبة بل وضرورية!

تنويه خاص: حديث قيادة حماس عن العلاقة مع تيار الاصلاح بقيادة محمد دحلان خلال لقاء الفصائل وبطريقة تشير أنها "علاقة تحالفية" رسالة الى البعض عن صياغة المشهد القادم!

"حنجلة" حماس التفاوضية تبدأ من موسكو!

كتب حسن عصفور/ منذ أن عقدت قيادة حماس الجديدة عزمها بالإتجاه نحو إعادة تصويب علاقتها مع "الشقيقة الكبرى" مصر، وهي تقدم مزيدا من "المفاجآت العلنية" على طريق مأسسة دورها السياسي في العمل الوطني الفلسطيني، بل وتحاول أن تبدو وكأنها الطرف الأساس الذي يستعد جيدا، وبتنسيق خاص، لمرحلة ما بعد محمود عباس، ليس بالمعنى الفردي، كما يحدث في حركة فتح، بل من خلال عمل مؤسسي عام..

"تفاهمات القاهرة" بين حماس ومصر، وكذا مع "تيار الاصلاح الديمقراطي" بقيادة النائب محمد دحلان، فتحت "زمنا مختلفا"، لبلورة "رؤية وطنية سياسية شاملة" لحماس، مستفيدة من وثيقتها ذات المبادئ العامة، التي قدمتها قبل أشهر من عاصمة قطر، وكان إعلانها حول الاستجابة لـ"شروط فتح وعباس الثلاثة" نقلة نوعية في طريقة "التفكير الجديد" - لا زال البعض مصاب بشكوك عالية من سلوك حماس بحكم الماضي سلوكا وفكرا-..

ويبدو أن زيارة وفد حركة حماس الى العاصمة الروسية، بعد الإعلان المفاجئ، سيمثل نقطة تحول مفصلة في مسار الحركة سياسيا بل وفكريا، حيث أعلن رئيس وفدها الى موسكو، وأول رئيس لحماس عند تأسيسها د.موسى أبو مرزوق أن حماس يجب أن تكون "شريكة في قرار الحرب وقرار السلام"، في تصريحات منشورة يوم 22 سبتمبر 2017..

وبتدقيق في كامل لغة حماس السياسية منذ الانطلاقة في ديسمبر 1987، لن تجد مترادفة "السلام" بالمعنى الايجابي في أي وثيقة أو أدبية للحركة، بل العثور عليها سيكون مصاحبا بالرفض أو التنديد، أو الاتهامات لأي من المطالبين بها، فما بالنا وهي تطالب أن تكون جزءا من "صناعة السلام"..

عمليا تصريح د.أبو مرزوق، إعلان رسمي بأن حركة حماس، لن تقف متفرجة على تطور المشهد السياسي، ولم تعد تقبل أن تكون "شاهد عيان" على ما سيكون من "عملية سياسية قادمة" تعيد صياغة "المشهد الوطني" ضمن "صفقة سياسية كبرى" بدأت تلوح بملامحها وأصبحت أقرب كثيرا مما يتوقع البلداء السياسيين..

"إعلان حماس المفاجئ رقم 2"، ليس سوى "إنقلاب جذري" في سياستها وبلورة

رؤية تتفق والتطورات العالمية، وتقديم حماس الجديدة عبر "بوابة السلام"، وتوجه الضرورة لتكون لاعبا أساسيا في القيادة الرسمية الفلسطينية، بل ويمكن إعتبار ما أعلنته من أنها جزء من "قرار السلام"، طلب اعتراف بدورها القادم، ضمن اي حل أو تسوية للقضية الفلسطينية، وأنها "لاعبا مركزيا" في صناعته، خلافا لكل مراحلها السابقة..

الجديد ليس في محاولة حماس أن تكون "جزءا من حل سياسي"، فهي سبق أن ناقشت مع سويسرا وثيقة "حل سياسي" نهاية 2006، ما عرف بوثيقة حماس - سويسرا، اشارت الى قبولها "دولة مؤقتة" في الضفة الى جانب تحرر قطاع غزة، وثيقة حملت كثيرا من "الثغرات" السياسية في حينه، لكن حماس لم تعلنها رسميا، وحاولت لاحقا التنكر لها، وهو ما يختلف عن تصريح رسمي مسجل كـ"وثيقة" لقائد تاريخي في حماس، ولم يخرج أي نفي له او تصويب أو اعتباره "إساءة فهم" للكلام!..

حماس، من الآن تستعد لإعلان أسس سياسية لدورها وموقفها، بعيد عن "المبادئ العامة" أو الشعارات "النارية" الرافضة، ضمن تقدير موقف لكل المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية..حماس تستنسح تجربة فتح والمنظمة في "التحرش" بالعملية السياسية، لكن المؤكد أنها عرفت الطريق ودخلته عمليا..

تصريح د.أبو مرزوق يمثل تحولا إستراتيجيا في رؤية حماس السياسية والفكرية، وهو بمثابة "إعلان سياسي" للمشاركة في العملية التفاوضية عنصرا فاعلا، ويكتسب القول قيمة مضاعفة أن يأتي من موسكو، وبعد لقاءات موسعة، وهي "النجم الساطع" في صياغة تسويات المنطقة، وما سيكون لها من دور مركزي في صناعة "صفقة الإقليم التاريخية" للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ضمن حل شامل!

حماس تسارع الخطى للعب دور قيادي مركزي أن لم يكن القيادي المركزي..

ملاحظة: تقرير اسكان معلمي نابلس حول ضياع مشروع إسكاني وتحوله لمعسكر تدريب لجيش الاحتلال يفرض مساءلة حكومة "الفتى الذهبي"..لصالح من تعملون بالواقع!

تنويه خاص: الى د.صائب عريقات أتمنى لك الشفاء والعودة سريعا..خلافاتنا السياسية لن تقف "جدارا أمام حقك الانساني"..الاختلاف حق و"صائب" يا صائب!

"خطوات حسن نوايا" من فتح وحماس..مطلوبة الآن!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعتبرت حركة فتح، ان حماس استجابت لـ"شروطها الثلاثة" في القاهرة، وهي تصدر البيانات "غير المتسقة" مع روح الذهاب الى تغيير المشهد السياسي نحو الخلاص من تراكم سلبي، بل تصدر تصريحات تتناقض واحدة مع الأخرى، حتى مع البيان المركزي للحركة..

وليتها تكتفي بحركة "التخبط" التي تصاحب أقوال من يتحدثون منها، وبياناتها الرسمية، فهي حتى تاريخه لم تتخذ "خطوة واحدة" يمكن إعتبارها فعلا تبحث "إزالة أسباب الإنقسام"، بل تتصرف كمن أصيب بـ"صدمة" تغيير مسار فجأة، ففقد القدرة على السيطرة على حركته، تصريحات تبحث الذهاب لـ"فحص" الجدية، وأخرى تبحث عن "شروط مضافة" تفرز "الغث من السمين"،

تصريحات تعلن الذهاب الإسبوع المقبل، غيرها تعلن أنه قد يتأجل ذلك لـ"اسباب خاصة" بجدول أعمال الدكتور..

التدقيق في ذلك، انعكاس لغياب الرؤية لحركة فتح - المؤتمر السابع، في الخطوة التالية، لأنها لم تكن مستعدة سوى لفرض "العقوبات المتتالية" ضد قطاع غزة، كي تشعر "بنشوة الإنتقام" من عدم قيام أهله بشن "حرب شعبية وإنتفاضة كبرى" لـ"إسقاط حكم المرشد الحمساوي" طوال عشر سنوات..

ولعل التصريح الأكثر إثارة للسخرية ما قاله "حامل حقيبة السياحة التصالحية"، عندما كشف يوم الأحد 24 سبمبر 2017، ومن أمام مقر المقاطعة لحظات قبل عقد الجسم الهيكلي لمنظمة لتحرير - اللجنة التنفيذية - ليقدم لها الرشد كي تعلم ما تجهل من تطورات "المصالحة" بعد مرور زمن على عودته من القاهرة، حيث كشف أن القرارات التي إتخذت كانت جزءا يسيرا جدا مما كان معدا ضد قطاع غزة، وعليه تمهلوا قبل أن تطالبوا بالتراجع عما كان من قرارات..

ويبدو أنه يظن عدم استكمال "العقوبات الجماعية" المتخذة ضد القطاع وأهله، هي "رسالة إيجابية" تكفي أن تخرج الجموع زاحفة شاكرة محمود عباس على كرمه السياسي، الذي يحق لنا وصفه منذ اليوم بـ"الكرم المحمودي"، كونه أبهج الناس بعدم استكمال مسار "الذل الإنساني"..

سنعتبر كل تلك التصريحات ليست سوى جزء من حركة التخبط الفتحاوية نتيجة "الصدمة السياسية"، وشكل من اشكال "الهذيان السياسي"، لغياب "منسق ضبط الكلام والقول" في حركة فتح..

جيد، أن يقول رئيس فتح محمود عباس أن "الحكومة" ستذهب الى غزة و"تفحص" الوضع، وحقيقة نوايا حماس بتسليمها كل شي وتنفيذ الشروط، ويبدو أن حماس ستقوم بذلك خير قيام فيما هو مدني، فربما باتت تلك "معضلة لها وعليها"، لكنها تتحدث عن المسألة الأمنية بموقف مختلف..وتلك قضية تستحق وقفة خاصة، والتمييز بين "العسكري" و"الأمني"..بين القوات الخاصة بالكتائب وقوات الفصائل، والأجهزة الأمنية الخاصة بالداخلية والأمن الوطني والمخابرات..قضية تستحق متابعتها بدقة أكثر من مرور سريع..

ولأن المشهد لا زال لا يوحي بـ"الثقة السياسية"بل العكس حتى تاريخه، كلها أجواء شكوك وترقب وإحتمالات وربط هذه الخطوة بتلك، لما لا يفكر طرفي "النكبة الوطنية"، بإصدار بيان مشترك (على الهاتف أو فيديو سكايب) حول "خطوات حسن نوايا متبادلة يقوم بها كل طرف قبل أن يذهب رامي الحمدالله ومن سيرافقه الى غزة في زيارة "جس النبض"، تكون رسالة ايجابية للشعب الفلسطيني ليس في قطاع غزة فحسب، بل حيثما تواجد وطنا وشتاتا، كون "المصالحة" قضية وطنية كبرى، لم يعد امامها "عقبات كبرى" بعد رفع "الفيتو" الأمريكي..الذي يبدو بات مستعجلا على إتمام ذلك المشهد بأكثر من طرفيه..

في تزامن، تعلن فتح الغاء العقوبات المالية على كل موظفي قطاع غزة، مع وعد قاطع بالتراجع عن الاحالة للتقاعد الظالمة مدنيا وعسكريا، ومعها تعلن حركة حماس أن قوات الأمن الداخلي بكل فروعها تحت أمر الحكومة وتخضع لها ولقياداتها، وأن د.الحمدالله بصفته "وزيرا للداخلية" يمكنه اصدار ما يرى مناسبا ضمن رؤية موحدة..دون إشتراطات عليه، وايضا دون الزج منه بالمنتسبين لها الى ردهات الطرقات والبيوت..

"إعلان حسن نوايا" يمنح الشعب الفلسطيني درجة من "الثقة"، بأن الطرفين يسيران معا لـ"تنفيذ الرغبة الأمريكية" في إنهاء الإنقسام عشية الاستعداد لـ"بلورة الصفقة السياسية الكبرى"..

هل يمكن لهما فعل ذلك، ام انه لا زال في "جراب حاوي التعطيل الكثير"..ننتظر التفكير والفعل!

ملاحظة: بيان اللجنة الإدارية لمنظمة التحرير "التنفيذية سابقا"، وعد الشعب بأن المنظمة ستقدم طلبا الى الجنائية حول الاستيطان..الصحيح هذا الطلب سبق ان تم إقراره عام 2015..وقبله احالة الجرائم كلها الى المحكمة..البيان لم يحدد متى..هل قبل "الصفقة" ام بعدها!

تنويه خاص: "كردستان تنفصل"..ليس ما حدث "جريمة كردية خالصة"، بل ربما جريمة العرب والأتراك والإيرانيين أكبر..الاضطهاد القومي عقدة تاريخية من لا يحسن فكفكتها يدفع الثمن..العسكرة ليست حلا..فكروا أحسن من البلطجة!

خطيئة عمرو موسى!

كتب حسن عصفور/ "عاصفة سياسية" اثارتها أقوال وزير الخارجية المصري الأسبق، والأمين العام للجامعة العربية الأسبق عمرو موسى، في مذكراته الخاصة، ولتي نشرت مؤخرا، تطاول فيها على الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، أقوال أثارت غضبا شعبيا وسياسيا من محبي الخالد ومحبي الحقيقة أيضا..

وربما، على موسى أن يشكر الأحوال العامة في المنطقة التي أشاحت بواقعها المرير، او عنفوان تطوراتها عما قاله أمين عام جامعة العرب التي منحت الأطلسي "شرعية عربية" لتدمير الدولة الليبية"، تحت ضغط من دول النفوذ المالي - السياسي التي تحكمت في القرار الرسمي العربيين في ظل "تيه مصر السياسي" في تلك الفترة السوداوية من التاريخ العربي..

عمرو موسى، وبلا أي دليل يمكن ان يخدم روايته، اقحم ما ليس حقا بقوله، ان الخالد جمال كان خلافا لما يشاع "رجل غير متواضع"، وكان "يستورد أغذية خاصة له من سويسرا" - هكذا مرة واحدة -، راوية يمكن أن تسجل كـ"مخترع النووي"، كونها لم ترد يوما في أي عمل حول الزعيم جمال، لا من محبيه وهم ملايين، وربما لا زالت شعبيته الأوسع عربيا بعد رحيله عام 1970 في ظرف غامض، ولى من أعدائه الذين أيضا بالملايين ولكن غالبهم من كارهي العروبة..

أن يقف اليوم عمرو موسى، ليقول ما قاله ضد الزعيم جمال، لن ينال قطعا من مسيرة جمال عبد الناصر، لكنها بالقطع ستترك آثارها التي لن تمحى على سلوك موسى، وستعيد تقيما شاملا لكل مواقفه السياسية، وتفتح "خزانتها" لكي تنجلي بعض "الحقائق" التي لم يقلها موسى، كيف أن البعض الرسمي كان "أداة" عملية لتمرير مخطط كسر ظهر العروبة، بالمساهمة في تمرير المؤامرة ومنح "الشرعية" لها، مرحلة سوداء لن تمحي بعبارات أرادت تشويه صورة أنبل زعماء الأمة، وأكثرهم علاقة بالشعب ونظافة اليد والسلوك..

حتما لن يخسر ناصر من زعم يفتح باب الشكوك حول تلك الأقوال، لكنها قطعا خسارة صافية لقائلها، والذي حاول لاحقا الاستخفاف بما أثارته من رد فعل شعبي وسياسي مصري، بدلا من الاعتراف بالخطيئة والاعتذار لمصر شعبا

وتاريخا، وللعروبة شعوبا وقوى، وللحقيقة السياسية التي كسر عنقها موسى بأقوال لا صلة لها بالواقع..

كان عليه أن يمتلك شجاعة "الرواي" والاعتذار بدل من "مكابرة" شكلية تسقط كل ما سيكون من روايات سردها، وتفقد مصداقيتها، لكون الحقيقة غابت عن حدث هو الأسطع معرفة، بالمساس والكذب على الزعيم الخالد جمال، فكيف لك أن تعرف ما غيرها من "روايات وردت" وربما سيتم تحويلها الى "روايات الخيال"..

ولأن الهدف يبدو هوالمساس بمكانة الزعيم جمال، حاول موسى أن يستغل حرب 1967 والمؤامرة الكبرى على مصر والأمة في حينه، ليفتح نيران غير معلومة الإتجاه، ويعبتر ناصر هو المسؤول، وأن آثارها لم تنته بعد..

الحديث عن عدوان 67 بتلك "الخفة السياسية" يمثل علامة استفهام كبرى حول الهدف مما جاء في رواية موسى الشخصية، خاصة بعد أن بدأت تنكشف حقيقة الذي حدث وحجم المؤامرة وأطرافها، وممولي الحرب، الذي كان هدفهم الاساسي كسر مصر وتدمير المكانة التاريخية عربيا لها وأيضا لزعيمها جمال، ورغم ذلك، سريعا بدأت رحلة الرد الوطني - القومي على مؤامرة الحرب، وتم بناء جيش مصر في اليوم التالي، إعادة بناء شاملة لرد الاعتبار لأكبر قوة عسكرية عربية، ولمصر والعروبة، ولم تكن حرب أكتوبر 1973 سوى نتاج عملي لما قامت به مصر عبد الناصر (الثورة الفلسطينية المعاصرة تفجرت بزخمها بعد مؤامرة 67)..

أن لا يحب موسى الزعيم جمال، فذلك خيارا سياسيا، ولينتقد ما يحلو الانتقاد كل العهد الناصري، فلا يوجد كاره للأمة والعروبة والقومية ليس كارها لناصر، ولا زالت دولة الكيان تراه "بعبعا" لها رغم رحيله منذ زمن كونها، قبل غيرها، تدرك حقيقة الأثر والقيمة لزعيم كما ناصر، بذات الموقف من الخالد ياسر عرفات..

لا ينتقص من مكانة وشعبية جمال الذي تغنت به شعوب الأمة كحبيب لها، ما قاله موسى، لكنها بالتأكيد لو أصر دون إعتذار ستكون قاتلة لموسى السياسي وبالقطع لرواياته التي نشرها مؤخرا..

ناصر اسم بتاريخ وليس شخصا باسم خلقت بعضا من اسمه "اغنية مطرب شعبي"!

ملاحظة: مسرحية نتنياهو من منصة الجمعية العامة كانت أقل من تافهة..تمثيل رديء خاصة حجم الرخص السياسي وهو يتوسل ترامب "مدحا"..الرعب بدا يطل عليهم بعد انتصار سوريا..الحسبة معلومة!

تنويه خاص: تصريحات القيادي الحمساوي موسى أبو مرزوق حول أن روسيا اقدر على الحل في القضية الفلسطينية من أمريكا رسالة تحمل جديدا سياسيا لحركة تبحث "تغييرا شاملا"!

رسائل روسية برؤوس "سياسية"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أخذت الحرب في سوريا تتجه لنهايتها بهزيمة المشروع الإستعماري بقيادة أمريكا وأدواته الإقليمية، دولا وجماعات، بدأت روسيا تعيد رسم مجمل سياستها في المنطقة، في إطار جديد، غاب سنوات طويلة عن الحضور والفعل المباشر، صياغة أنتجها الدور الروسي في تحقيق معادلة "النصر العسكري - السياسي" في الحرب السورية..

ولم تترك روسيا المشهد ليقع في "فراغ سياسي" في المنطقة، او أن تنتظر الى ما بعد رسم ملامح أقليمية دون أن يكون لها أثر مباشر في تحديد "الخريطة الجديدة"، التي لم تعد بعيدة عن وضعها على "طاولة التفاوض"، وستكون قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وعملية التسوية السياسية جوهر الخريطة المنتظرة..

منذ اسابيع، خرج الوزير الأنشط عالميا، والأكثر حضورا الروسي سيرغي لافروف، ليتحدث، بلا مناسبة، عن إمكانية توفير الأمن لإسرائيل بشكل كامل، وصل الى إعتباره "100%"، وهو قول لم تجرؤ الولايات المتحدة، الراعي الرسمي للكيان الاسرائيلي قوله منذ أن أغتصبت فلسطين عام 1948، كونه مبدأ لا يمكن تحقيقه فلا أمن مطلق لأي كان، لكن الرسالة الروسية لم تكن بذات

المعنى الحرفي للكلمات، بل هي رسالة تخاطب سكان الكيان، ان أمنكم الآن، لم يعد مضمونا دون اتفاق مع روسيا..

رسالة تعلن أن الدور الروسي في سوريا بعد إنتهاء الحرب، سيأخذ أشكالا جديدة، وأن الجبهة الأخطر عسكريا على الكيان الاسرائيلي، الجبهة الشمالية، كما تشير وسائل اعلام عبرية، وكذا شخصيات أمنية - سياسية، رهن بالموقف الروسي، وليس بالموقف الأمريكي، حيث قوى التاثير، سوريا - ايران وحزب الله، ترتبط مع روسيا في "توافق" أدى لتحقيق الانتصار الكبير، وسيكون أحد عناصر رسم الخريطة القادمة..

وفي خطوة مفاجئة، أعلنت روسيا ومصر عن تعاونها الخاص في تحقيق "ترتيبات تهدئة وتبريد" لعدد من المدن السورية، كشف عن دور مصري في "المعادلة السورية"، لم يكن معلنا، رغم تسريبات خاصة حول دور أمني مصري في المشهد السوري، وأن جهازي المخابرات لم يقطعا "حبل التواصل"، سوى في فترة الحكم الإخواني الطارئ، وهي مسألة تكشف أن هناك "تعاون خاص" مصري روسي في قادم الأيام، لن يقتصر أبدا على الملف السوري..

ولعل التصريحات الأكثر أهمية، بل وربما تكون "ذات دلالة مفتاحية" لفك بعض ألغاز تطورات تبدو "خارج السياق" عن المشهد "الروتيني"، أعلن وزير الخارجية الروسي لافروف، خلال زيارته للعربية السعودية، رسائل ذات قيمة سياسية هامة جدا، لن تمر مرورا عابرا، ولا يمكن اعتبارها "كلام في كلام"، خاصة وأن قائلها الوزير الذي لم يغيب عن أي مشهد - حدث عالمي ذي أثر..

لافروف ومن السعودية، حدد بوضوح شديد هو الأول له منذ تسلمه منصبه السيادي، اسباب عدم التوصل الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية بما يلي:

*عجر البيت الأبيض عن تقديم عرض واضح من تسوية القضية الفلسطينية رغم قيام ممثله بأكثر من 20 زيارة خاصة للمنطقة..رسالة أن واشنطن لن تنجح منفردة..

* أن السبب الرئيسي لتباطؤ التسوية الشرق أوسطية هو الانقسام بين الفلسطينيين..تلخيص مكثف لم يسبق للوزير الروسي أن قاله، وهي رسالة لعباس قبل حماس أن لا تأمل بأي شي دون إنهاء الإنقسام الداخلي..

*لافروف ولأول مرة، حذر من خطر تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة..تحذير لطرفي الحصار الكيان وعباس، وهي رسالة تحمل "تهديدا ما" أن هناك "جبهة جنبوية" كما "الشمالية" يمكن أن تكون "تهديدا"، ولافروف لا ينطق عن الهوى فيما قال..

* تحدث لافروف أن الجانب الروسي بالتنسيق مع بعض الدول العربية، يعمل وضمن اتصال وثيق مع حركتي فتح وحماس، بغية إقناعهما بالعودة إلى اتفاق المصالحة.

وهنا يشير الى أن روسيا اصبحت طرفا مباشرا في رعاية ملف المصالحة، وأنها ستعمل لذلك بطرقها..وقد نشهد مفاجآت تكسر "العقدة" الداخلية، ويبدو أن "التفاهم المصري الروسي" لم يكن سوريا فحسب، بل باتت المسألة الفلسطينية جزءا من "تفاهمات" خاصة..وعليه يمكن إدراك بعضا من مغزى استقبال مصر لقيادة حماس لعقد لقاء مكتبها السياسي الأول بعد الانتخابات..مسألة تستحق التفكير خارج "الصندوق المعتم"..

*دعا لافروف الى قيام الجامعة العربية بالعمل مع "الرباعية الدولية" لطرح طرح السبل التي ستؤدي إلى التسوية (استنادا الى مبادرة السلام العربية)..

* لافروف أكد أن موسكو ، رغم جميع الصعوبات، ستظل تعمل بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية في حل القضية الفلسطينية، بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل.

رسائل بالجملة حددها لافروف ليعلن عن "تدشين رحلة سياسية" لحسم ملفات أصابها "الصدأ" الى درجة التآكل..

من اليوم لا صدف سياسية في أي حدث قد يبدو مفاجئا..وأن هناك مراكز قوى وتحالفات تشق طريقها بعد "النصر في سوريا"، سيكون لها اثر كبير في رسم "الخريطة السياسية الجديدة"، وفقا لموازين ليست كما كانت قبل عام 2011..

من لا يكون جاهزا لذلك سيتم القفز عنه بسبل قد لا يعلم مكنونها الآن..لكنها حتما لن تسمح له بتعطيل أو عرقلة..قادم الأيام يحمل كثيرا مما يقال عنه "خارج الصندوق"، ومفتاحه لم يعد فقط في واشنطن..تلك الحقيقة التي على "بلداء الحال السياسي في بقايا الوطن إدراكها"!

ملاحظة: 11 سبتمبر كارثة استخدمتها أمريكا للقيام بأكبر حملات بلطجة سياسية كونية..الذكرى تمر والأثر باق الى حين، لكن ثمن البلطجة لن يذهب مع الريح..!

تنويه خاص: تصريحات "الفرقة العباسية" مؤخرا تكشف تخبطا وعشوائية..بعضهم يقول لا فتح للمعبر الا اذا عباس بصم..آخر يقول لن نعود على ظهر دبابة مصرية أو اسرائيلية الى غزة..بدأت رحلة "الهلوسة السياسية"!

شكرا مصر..شكرا حماس..وبانتظار فتح!

كتب حسن عصفور/ من حق الشعب الفلسطيني، ان يذهب نحو بناء "أمل وطني" لخطوات حاسمة نحو وضع اساس عملي لـ"هدم جدر النكبة الثالثة" التي حلت على الشعب الفلسطيني منذ 10 سنوات..

وعله هذه المرة يذهب مختلفا عما سبقه من "محاولات" تبدو أكثر حسما مما حدث اليوم 17 سبتمبر 2017، فالحقيقة السياسية تنطق بأن ما سيكون بعد هذا التاريخ ليس كما قبله، لتغير كثيرا من ظروف كانت..

التطور الكبير والهام، هو الإصرار المصري أن لا ينتهي "شهر أيلول" حاملا خريفه السياسي، فكان "العناد الفرعوني" كي يكون بدء اعلان "الربيع الفلسطيني"،لرحلة جديدة من تاريخ الشعب والقضية الوطنية..

التطور الجديد فيما كان، هو أن مصر لم تتصرف "إذهبا وقاتلا فنحن منتظرون خلاصكم"، بل تصرفت كما لم تتصرف من قبل، ان كانت هي الطرف الذي قاد المفاوضات "غير المباشرة" بين طرفي الانقسام، بدأت بلقاءات موسعة وشمولية مع وفد حركة حماس، ودفعتها لإصدار بيانها الأول الذي أعلنت "إستعداد الإتفاق والتنفيذ الفوري"، وتركت كل مطالب حركة فتح ورئيسها محمود عباس "وديعة

في خزانة المخابرات المصرية"، ما أجبرها أن ترسل وفدها، وكانت حوارات بين فتح ومصر "نيابة عن حماس"، في سابقة هي الأولى في تاريخ العلاقات الوطنية، ان تنوب مصر تفاوضيا عن حركة كان "هواها ليس مصريا" حتى قبل أشهر معدودة..

رفضت مصر ومعها حماس، إعلان تلبية "شروط فتح وعباس" قبل القدوم، ونتيجة لمسار التفاوض مع المخابرات، وبعد ساعات من النقاش، إنتقلت المخابرات المصرية لتوجيه ضربة مميتة الى الإنقسام، بعد طلبها من حماس، إعلان بيانها المستجيب لشروط فتح وعباس الثلاثة، كـ"خطوة استباقية" من حماس كي تبدأ مصر الدور والمكانة التاريخية لرسم ملامح مرحلة جديدة..

اعلان حماس الاستجابة لـ"شروط فتح وعباس"، يمثل تجسيدا لعمق "النقلة التاريخية" في العلاقة مع مصر، وتعبيرا عن "نضج سياسي" نحو صياغة حركة سياسية تتعمق في الداخل الوطني، بعيدا عن "غرور" او "عليائية سياسية"، اتسمت بها طوال سنوات، وبهذا الإعلان تكون حركة حماس هي المبادر لهدم جدر الانقسام، وسيكون لها قوة السبق في تجسيد المسوؤلية الوطنية للمستقبل الفلسطيني..

بالتأكيد، يسجل لقيادة حماس الجديدة وعلى رأسها المناضل الكبير اسماعيل هنية، والقائد"المفاجأة" يحيى السنوار، وكتيبة المكتب السياسي للحركة الذي قرروا أن يذهبوا لـ"الخيار الفلسطيني" عبر البوابة المصرية ترسيخا لما تمثله مصر حصنا وحضنا للقضية الفلسطينية، وإعلانا ببدء رحلة تكريس "صنع في فلسطين"..

حماس الجديدة، تستحق كل الشكر والتقدير، لنا أقدمت عليه من "خطوة تاريخية" ستكتب في ميزان حسناتها، وستطمس بها مرحلة من "عار سياسي" لحق بالقضية الوطنية..

شكرا مصر القيادة والدور، لما كان من "صبر وعناد" أدار معركة البحث عن طريق لإنهاء الانقسام، رغم كل محاولات "تحالف الشيطان" الذي عمل كل ما يمكن عمله كي لا تنجح مصر، وبالتالي لا تنجح فلسطين..وشكرا لقوى "التفاهمات" التي كانت قطار رحلة إنهاء الانقسام بشكل مباشر وغير مباشر!

الآن، لم يعد أمام فتح ورئيسها عباس سوى الإعلان الرسمي بالإستجابة للدور المصري، والتقدير لموقف حماس، والبدء بالعمل فورا من أجل ارسال الحكومة القائمة كي تصبح حكومة في الضفة والقطاع، وتبدأ رحلة الممارسة كي يدرك المواطن صدق ما حدث..

بالتأكيد، ستخرج كثيرا من الأصوات لتضع كل "مبيقات الكون" فيما حدث، وتبدأ رحلة التشكيك، لكن المشهد اليوم لن يكون كما قبله، ولا خيار لفتح وعباس سوى الموافقة والاستجابة الفورية لذلك، ودونها تكون المسألة ليس "إستجابة لتنفيذ شروط مسبقة"..قبل الذهاب بعيدا فتح أمام ممر وحيد إجباري لا غيره هو أن توافق على ما صدر، وتعلن ترحيبها ببيان حماس، والذهاب لتنفيذ ما تم التوافق عليه مع مصر، الشقيقة الكبرى..

أي خيار غير ذلك، ستكون الطامة الكبرى لها وليس لغيرها، ولكل حادث حديث..

الأمل أن تستجيب فتح اليوم لنداء الضمير الوطني، وتنهي رحلة التيه السياسي، وتفتح صفحة بناء وطني، استعدادا لمرحلة كفاحية غاية في التعقيد مع عدو يتصرف وكأن أصحاب القضية الفلسطينية دخلوا "شرنقة الموت السياسي"..

الشعب ينتظر يا فتح!

ملاحظة: ما يحدث في كردستان العراق تجسيد حقيقي لفشل "المنظومة الرسمية العربية"، ما كان يجب أن تصل المسألة الى ما وصلت اليه..العناد الغبي التقليدي للتعامل مع المسألة الكردية أنجب "مولودا مشوها" وخطرا..هل بالإمكان فعل شي..ممكن لو بحثوا عن مسلة غير المهترأة!

تنويه خاص: حديث د.موسى أبو مرزوق عن الحاجة لثورة فلسطينية حقيقية رسالة تحمل "ألغازا" وليس جوابا عن ألغاز!

"فتح" تهين "تنفيذية المنظمة"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن اللجنة المركزية لحركة فتح - المؤتمر السابع، بدأت تتصرف باعتبارها "مالكة" القرار الوطني الفلسطيني، وأنها صاحبة القول الفصل فيما يرتبط بمسار الأحداث السياسية بعد ان ظنت أن حركة حماس استجابت لـ"شروطها الثلاثة"، للبدء في رحلة إنهاء الانقسام..وليس "إستجابة" لغير ذلك كليا، وأن أخر ما كان لحماس الاستجابة له هو "شروط فتح"!

مركزية فتح، إطارا وأعضاء تكاثروا على الحديث عن كيف أن حماس استجابت لشروطهم، باعتبار أن وسائل الحرب التي تم إستخدامها ضد أهل القطاع كانت السبب العملي الذي أجبر حماس على الخنوع"..

ولذا قررت ان تدير الظهر لكل ما هو إطار وطني، وتعلن أنها صاحبة "النطق الوحيد" فيما هو قادم، وجسدت ذلك خير تجسيد في إجتماعها الأخير يوم السبت 23 سبتمبر 2017، عندما طالبت "الحكومة" الذهاب الى قطاع غزة لـ"استلام" الوزارات والمهام، أي تأخذ ما لها، دون أن تفكر فيما عليها، وهو تفكير يعكس "إستعلاءا سياسيا" يعيد للذاكرة "إستعلاء حماس" على الناس والشعب، وكأن قطاع غزة فقط ينتظر "طلة الفتى الذهبي" ليقيم الأفراح والليالي الملاح بعودة الولد التائه..

فتح، التي تدعي "زورا"، انها تحترم المؤسسة والممثل الشرعي الوحيد، هي وليس غيرها من وجه له الإهانة السياسية عندما أصدرت "تعليماتها" لحكومتها، وتجاهلت كليا أن ذلك هو من إختصاص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بصفتها "الراعي الرسمي" لمجمل "بقايا السلطة"، كممثل شرعي ووحيد، والمرجعية العليا للشعب الفلسطيني..

نعلم أن فتح الراهن تمسك بزمام مفتاح الصندوق القومي، وبالتالي تستطيع ان "تذل" اي فصيل مرتبط بذلك المفتاح، كما فعل محمود عباس مع أكثر من فصيل، خاصة الجبهتين، وهو سلاح اكتشفه مؤخرا، ليبدأ في حركة إذلال من يرى أنه لا يكون "مواليا" بقدر كبير لما يريد هو وليس الوطن..

فتح، عندما تتعامل بهذه "الخفة السياسية" مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فهي عمليا تقدم "هدايا سياسية" لحركة حماس كي تستخدم حركة الاستخفاف في إعادة "تنظيم" علاقاتها الوطنية، على قاعدة تخدم ما تستعد له من إعادة صياغة المشهد الوطني العالم..تكرارا لما حدث عام 2006..

من التجربة السياسية في زمن الخالد، وما قبل "العهد الظلامي العباسي - الحمساوي"، كان الخالد ياسر عرفات يعقد الاجتماعات السياسية بشكل مشترك، وتناقش القضايا كافة، ويصدر القرار عن "الإطار الوطني"، ترسيخا للتمثيل والشرعية العامة وليس تكريسا للحزبية، رغم قيمة حركة فتح، بل وحسمها القرار لو تطلب ذلك حسما، لكنه يأتي في سياق "الوطنية" وليس" الحزبية"..

ما كان يضير فتح مركزية ورئيسها أن لا يعلن "امرهم" للحكومة بالذهاب الى قطاع غزة، وتعتبر ما تراه "مقترحا" يقدم الى اللجنة التنفيذية صاحبة القرار الخاص، مسألة قد تبدو "شكلية"، عند المصابين بعقدة الفصيل، لكنها جوهرية في تقدير قيمة الممثل الشرعي، وتحديدا في رحلة إنهاء الانقسام..

ثقافة "الهيمنة السياسية" لم تغادر مربع الفصيل، ويبدو أن تراث الخالد والقيادة السابقة للحركة أصبح جزءا من تاريخ، وهو سلوك ستدفع فتح ثمنه وبقوة، مع أي انتخابات قادمة، وعندها لن ينفع الندم ولا الصندوق القومي، وستدرك هذه القيايدة الفتحاوية كم انها ارتكبت الجرائم بحق "الحركة الأم"، وأن "أم الجماهير" اصابها وهن لا بعده بفضل سياسة الإستعلاء والاستخفاف التي سادت طوال زمن محمود عباس..

سلوك قد لا يجد من ينتقده من فصائل منظمة التحرير، أو أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلي الفصائل و"المستقلين"، الذين لا يتحدثون سوى إن طلب منهم "مدح الرئيس"..والبعض منهم لم ينطق بكلمة منذ سنوات..بل وربما لم يعد غالبية الشعب الفلسطيني يتذكر من هم أعضاء تلك المؤسسة..

الشرعية الوطنية، ليست عبارات تستخدم عند أزمة ما، بل هي ثقافة وسلوك ومواقف متلاحقة، وهذا ما فقدته فتح خلال السنوات الأخيرة نحو منظمة التحرير..

ملاحظة: تصريحات محمود عباس في بداية لقاء فتح كشفت أن خياره المركزي هو "طريق ترامب" السياسي لا غيره..ليت البعض يعيد قراءة المشهد وفق هذا وليس وفق "التمثيل اللغوي"!

تنويه خاص: بعيدا عما سيكون من تسليم واستلام من لجنة الى حكومة، ليس خطأ ان تشكل لجنة استقبال من ممثلي القوى للحكومة العائدة، ليس احتراما لها، فهي حقا لا تستحق ما دامت لم تلغ كل قرارات الجريمة..لكنه إحترام لتقليد وطني!

قبل عودة الحكومة الى غزة: أزيلوا "آثار العقوبات والرواتب"!

كتب حسن عصفور/ بلا شك، كان يجب أن تكون حكومة الرئيس محمود عباس ووزيرها الأول رامي الحمدالله، اليوم الثلاثاء 19 سبتمبر في مدينة غزة تعقد أول إجتماع لها بعد إعلان بيان حماس بحل "اللجنة الإدارية"، لتؤكد أن المسألة أصبحت واقعا، وليس مجرد بيان، وتكون لحظة إختبار الحقيقة السياسية الجديدة..

عدم ذهاب الحكومة، رغم أنه لم يأت عبر "تفكير عميق للواقع وما حوله"، وبقدر ما كان "إجراءا بيروقراطيا ينتظر هاتفا من وراء البحار" حيث الرئيس عباس في نيويورك، وربما السلوك البيروقراطي قدم خدمة من حيث لا تبحث هذه الحكومة عن خدمات نافعة، ولم تذهب الى القطاع، والذي لم تره منذ 3 أعوام، علها تقف وتفكر حول القضية المعقدة - المركبة المعروفة بـ"الإجراءات غير المسبوقة" التي أصدرها محمود عباس قبل فترة ضد أهل القطاع، لـ"تركيع حماس" كما قال واشاعوا كي تخضع للأمر الواقع وتنفذ "شروط الرئيس الثلاثة"..

ولأن "العقوبات الشاملة"، رغم انها لم تصب من حماس الا "شذرا"، ارتبطت بخضوع حماس وتلبيتها لشروط رئيس فتح، أصبحت تلك "العقوبات باطلة" بحكم الإعلان الحمساوي، وبعد أن أعلن مسؤول وفد فتح أن النية صادقة وجادة لتنفيذ نص الاعلان، بل أن "الضحكات السياسية" تعالت بين الرئيس عباس

ورئيس حماس الجديد اسماعيل هنية عبر هاتف من وراء البحار، وما أعلن يشير الى أن "المياه" سارت بمجاريها بسرعة برق "بصناعة غير محلية"..

المسألة هذه لم تعد قضية يمكن "تبريرها"، رغم أنها بالحقيقة جريمة حرب انسانية، لكن ليصبح اتخاذ القرار من مخلفات السوء والرداءة التي ميزت الماضي، ولنبحث عما يكنس كل آثاره الرديئة، كون المتضرر منها عشرات آلاف المواطنين الذي دفعوا ثما بلا ذنب سوى "حقد سياسي"، وكلها أفعال "غير قانونية"..

نظريا ووفق المعلن، وعلى لسان الوزير الأول رامي الحمدالله، أن كل ما تم في قضية الرواتب، هي "وديعة" لدى وزارة المالية، اي أنها متوفرة ولم يتم التصرف بها، ولذا فلا يحتاج الأمر سوى مكالمة هاتفية من الرئيس عباس الى وزيره الأول تطلب منه (بلاش تأمره مش حلوة لمن يرى أنه رئيس قادم)، اعادة ما تم حجزه من رواتب لكل أصحابها، والتفكير بإعادة من أحيل مبكرا على التقاعد الى عمله..

قرار فك الحظر - الحجز على الرواتب تخلق مناخا شعبيا هاما للحكومة، وقبل الذهاب الى قطاع غزة، بل ستولد حالة من فرح يكون "سندا شعبيا" للحكومة، التي لا سند لها في قطاع غزة سوى قلة من المخبرين لا أكثر..حتى تنظيم فتح - المؤتمر السابع أوقف كل نشاطاته بعد قرارات قطع الأعناق التي أحدثت "ثورة غضب" غيرمسبوقة ضد عباس وحكومته ليس من حماس بل من هم من أنصاره..

التفكير بهذه القضية أصبح ضروريا، بل قد يكون حلها أحد بوابات تعزيز المنتظر من كسر جدار الانقسام البالي، ولنقف ونفكر فيما لو حدث غير ذلك، واصر الرئيس عباس على عدم اعادة الحق المالي - الوظيفي لأصحابه..

هل يعتقدن احد، ان عشرات آلاف الموظفين الذين لا يملكون سوى راتبهم، ولم يتح لهم فرص فتح مشاريع قطاع خاص، لا هم ولا أولادهم، سيقفون على جانبي رصيف الشارع الرئيسي بين معبر بيت حانون ومقر الحكومة في مدينة غزة حاملين الورد والأعلام مهللين هاتفين باسم عباس وحكومته، ام سيكون غير ذلك تماما..عشرات آلاف من أهل القطاع سيخرجون لإغلاق الطريق أمام عبور

القادمين العائدين، رافعين ذات الشعارات التي رفعوها منذ التطاول اللأخلاقي واللاقانوني على رواتب الموظفين، "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق"..أي أنهم على استعداد للموت في سبيل الدفاع عن حق راتبه..

أعيدوا "الوديعة" لتربحوا، ودونها هناك من الخسائر الكثير..ليس مواجهة تظاهرية فحسب، بل في قادم الأيام عند ورقة الإنتخاب، وفتح ستكون أول من يدفع الثمن، تكرارا لفضحية - مؤامرة 2006..

النصحية واجبة..قبولها حسب الوعي والإدراك لو كان القرار أصلا مرتبطا باعلان، وليس قرار مرتبط بحقد لا صلة له باعلان..وكما يقال في أمثالنا الشعبية (لاحق العيار لباب الدار)..

ملاحظة: متابعة مشهد ما بعد اعلان حماس وفتح باب أمل لإنهاء مرحلة السواد السياسي "أنعشت بورصة القضية الفلسطينية" كثيرا..الترحاب بما حدث رسالة!

تنويه خاص: لقاء مركزية فتح دون رئيسها وبرئاسة نائبه العالول، حدث فريد لم يلفت انتباه الكثيرين بأنها المرة الأولى..حدث لا سابق له في تاريخ فتح..ويبدو انه لكل حادث حديث..بس في ناس غابت ليش!

من "الخليل" يكرم المشروع الوطني أو يهان!

كتب حسن عصفور/ الحديث هنا لن يتناول حملة "الإرهاب" التي تشنها أجهزة أمن رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس في الضفة، وفي مدينة الخليل، ضد كل من يعلن رفضه لسياسته وسلوكه ومواقفه، بل سنقف أمام الأخطر فيما ظهر من تحدي علني فرضته دولة الإحتلال كأمر "واقع"..

يوم الأول من سبتمبر 2017، سيكون نقطة تحول جوهرية في الصراع بين المشروع الوطني ومشروع الكيان في الضفة والقدس، بالأمر الذي منحه جيش الاحتلال للمستوطنين في الخليل ـ الإعلان "الرسمي" عن تشكيل "مجلس محلي لإدارة شؤونهم"-، قرار يمثل الإجراء التنفيذي لما سبق أن أعلنه رئيس حكومة الكيان نتنياهو، قبل أيام فقط من هذا الأمر العسكري، ومن قرار "سلطة

الاحتلال" من الجهة المعروفة باسم "الشؤون المدنية"، التي عادت لتتحكم بتسيير الأمور كافة، في الضفة، عندما أعلنت عن تغيير مهامها من أجل "خدمة السكان الفلسطينين واليهود في الضفة"..

إعلان كان له، ان يستنفر كل "حواس" السلطة والقوى الوطنية، بإعتباره إعلان رسمي أن التهويد لم يعد مشروعا محتملا، وبعده تفاخر نتنياهو أنه إنتهى "زمن فك المستوطنات" وأن كل ما تم بناءه أصبح "واقعا باعتباره أرض اسرائيلية"..وكالعادة صدرت البيانات "الغبية" كما مصدريها، بتهديد فارغ كان رد سلطات الاحتلا ل عليه فورا، بالإعلان عن البدء في تنفيذ الاعلانات السابقة، من الخليل..

وبعد يوم من اعلان "مجلس بلدي المستوطنين في الخليل"، بدأت رحلة البيانات "المنددة جدا وجدا وجدا" بالإجراء الاحتلالي الصهيوني، أطلقها أولا، وهاي بذاتها تعكس مدى "الغياب عن الوعي"، محافظ الخليل، ثم بيان من حماس ففتح فأمين سر تنفيذية منظمة التحرير..

حماس تحولت الى "حركة التنديد الكلامي" لكل الإجراءات الاحتلالية، وفقدت القدرة الكلية عن القيام بأي "خطوة عملية" ضد المشروع التهويدي، لم يعد لها اثر حقيقي، ولم تعد لها قدرة على الفعل الرادع، وسيقولون الكثير لتبرير هذا التحول الكامل من "الفعل الى كلام عن الفعل"..

وغابت مختلف فصائل منظمة التحرير سوى فتح، عن الرد السياسي - البياني على ما حدث في الخليل، وكأنه ليس سوى اعلان عن بناء مستوطنة تضاف، لا تثير غريزة الرفض الوطنية لديهم، سلوك منطقي من فصائل لم تعد بذي صلة لجوهر القضية الوطنية، بعد أن تمكن محمود عباس من تدمير المؤسسة الوطنية بنجاح ساحق..

عندما يعتبر أمين سر تنفيذية منظمة التحرير د.صائب عريقات، وعن حق كامل، ان ما حدث في الخليل هو البدء في تنفيذ "إسرائيل الكبرى"، وطالب التصدي له، كان الإعتقاد أن يتبع ذلك خطوات عملية لصياغة الموقف الرسمي الفلسطيني في مواجهة "تنفيذ مشروع اسرائيل الكبرى"، بما يعني تدمير كلي للمشروع الوطني الفلسطيني..وكان بيان لتسجيل موقف "للتاريخ" من الشخص وليس المؤسسة..

فالحقيقة السياسية، أن الرئيس محمود عباس لم يخيب الظن ابدا فيما هو بات واقعيا في مواقفه، منذ تنصيبه بفعل فاعل كرئيس للسلطة والمنظمة، أن لا تحرك ولا فعل ولا موقف ولا إجراء لمواجهة "الخطر الأكبر"، على القضية الوطنية..

مرت الأيام، وعاد عباس من تركيا بعد رحلة الـ"5 مليون دولار" لسداد ديون شركة الأصدقاء آل خوري المعروقفة باسم شركة الكهرباء في غزة ، واقام صلاة العيد، ولم يتذكر سوى أن يطالب بأن تقتصر الاحتفالات على "الحد الأدنى" من الفرح..ويبدو أنه أول من قام بتنفيذ ذلك، حيث ذهب ليجلس مستقبلا من يريد أن يلتقط صورة تذكارية قبل فوات الآوان (العدد كان محدودا جدا جدا)..وتبين أن النشاط الأهم هو استقباله وفد "إعلامه الرسمي"، الذي يتعرض لحملة سياسية - وطنية بعد أن استبدل الوطني بالعباسي..

رئيس سلطة الحكم المحدود، لم يتجاهل التنفيذ الرسمي لإقامة "إسرائيل الكبرى" من الخليل، فحسب، ولم يتحدث عنها بكلمة واحدة، حتى مع وفد اعلامه الخاص، بل غاب كليا عن أي خطوة يمكن أن تشعر الفلسطيني، أن ما حدث هو "كارثة سياسية"، بل تصرف وكأن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد، ومارس حياته الطبيعية جدا، بعيدا عن "الضوضاء الوطنية"..

يقال دوما ما هي الأوراق الفلسطينية في الرد على المحتل، ويتجاهل أصحاب السؤال المتعمد، لتمرير المشروع التهويدي، أن أقوى الأوراق يملكها الطرف الفلسطيني الرسمي أولا، ولاحقا الشعبي، لو أراد المواجهة الوطنية، لكن من يبحث عن "صفقة تاريخية" مع ممثلي "إسرائيل الكبرى" هل له أن يبحث عن "وسائل مواجهة - مقاومة" معهم..ذلك ضرب من الخيال.

التحدي الآن ليس للفريق العباسي، الذي فقد القدرة على المواجهة مع كيان يعلم تمام "حدود قدرة ذاك الفريق"، بل بات في العمل على خلق خيارات أخرى، يبدو أنه آن أوانه اعلانها..كي لا يسقط المشروع الوطني تحت ضربات مشروع تهويد أصبح واقعا تنفيذيا!

ولذلك حديث آخر في قادم الآيام لوكان للحياة قرار البقاء!

ملاحظة: وزير عباس الأول رامي بيك، بدأ يستخدم "فضائية جامعته" لتصفية حسابات مع أي من منتقديه..خطوة نحو "مستقبل موعود"!

تنويه خاص: اصابت حكومة أردوغان "محبيها" الحمساويين، وخاصة من اعتقد أنها قادرة على إسقاط "التفاهمات" الأخيرة بخيبة أمل فاقت خيبة أمل "فرقة ظريف الطول العباسية"..تركيا "إمتعضت" منها لا أكثر..ولكن ليس بـ"الإمتعاض وحده تسقط التفاهمات" يا إردو!

وهل سقط "فيتو" أمريكا عن المصالحة..ولما؟!

كتب حسن عصفور/ بعد إعلان حركة حماس بيانها من القاهرة يوم 17 سبتمبر حول الاستعداد لـ"حل اللجنة الإدارية" وما يليها من خطوات ترتبط بها، كعودة الحكومة القائمة الى قطاع غزة للعمل، الى حين تشكيل حكومة وطنية متفق عليها، وحركة "الترحيب الوطني" مستمرة بهذا الإعلان، وصلت الى الرئيس محمود عباس..

ومع أن فتح، لم تقدم على خطوة عملية للتجاوب مع "خطوة حماس"، لكن ما صدر عن رئيسها وممثلها للحوار مع مصر يشير عن "رضا فتحاوي" بما أقدمت عليه، وهو مؤشر ايجابي، رغم وجود بعض من "غربان المشهد" الذين لن يتركوا المسألة تمر بهدوء، وسيعملون ما يمكنهم عمله لتعطل مسار الممكن الوطني، لحسابات خاصة وصغيرة، وهي معلومة تماما، وتحديدا ممن خرجوا للضوء عبر نفق الإنقسام..

حماس أربكت مشهدا لم يعتقد البعض أنه قادم، وراهنوا على إستمرار "عنداها" في رفض "شروط فتح"، لكن مصر والمسؤولية السياسية لدى قيادة حماس الجديدة، أطلقت المفاجأة الهامة بهذا الإعلان، الذي يؤسس لمرحلة فلسطينية مختلفة تماما، سواء إستكملت فتح مسيرتها للتوافق، أو تراجعت تحت "حسابات غير وطنية"، لأن المستقبل لن يقف منتظرا..

المفاجأة الأبرز التي شهدتها هوامش الإعلان الحمساوي، ما أعلنه القيادي التاريخي للحركة، وأول رئيس لمكتبها السياسي د.موسى أبو مرزوق في حديث لصحيفة "القدس" المحلية، يوم 17 سبتمبر، بأن الولايات المتحدة أسقطت "الفيتو" الذي فرضته على المصالحة الوطنية، ولم تعد تمثل عقبة أمام استكمال مسيرة الوحدة الوطنية..

هذا الإعتراف العلني، قد يكون مفتاحا لفك "شيفرة" بعض التطورات المتسارعة، التي أدت لتجاوب الأطراف مع الرغبة المصرية، ويؤكد ما كان مؤكدا في دور واشنطن لمنع إتمام المصالحة طوال 10 سنوات، وهو توضيح بأن التعاطي لاحقا مع تطورات ملف المصالحة يسير على "موسيقى غير فلسطينية"، حتى لو كانت فرقة الأداء فلسطينية..

اعتراف سياسي هام وشجاع أيضا، من شخصية مركزية في حماس، والتي تولت ملف الحوار طويلا مع حركة فتح، وذلك يطرح عديد الأسئلة حول هذا الكشف الخاص.

أول الأسئلة، لماذا تغير أمريكا موقفها من قضية اعتبرتها سلاحا ماضيا لترويض نهوض الحركة الكفاحية ضد المشروع الأمريكي - الاسرائيلي ولحصار المشروع الوطني الفلسطيني، والى أي حدود يمكنها أن تسمح بذلك ما دامت هي صاحبة القرار عمليا، فلا مصالحة بدون رضاها، وهذا مؤكد سياسي تهربت أطراف محلية وإقليمية من تناوله المباشر، وها نحن أمام الحقيقة التي كانت مختبأة خلف الجدران..

هل إسقاط أمريكا "الفيتو" مؤشر على أن مرحلة سياسية من مراحل "التسوية" بدأت تطرق المنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية، ودون مصالحة أو إنهاء الانقسام لا يمكن أن تحدث أي تسوية سياسية، باعتبارها العائق الأكبر أمامها كما أعلن قبل أيام وزير الخارجية الروسي لافروف في مؤتمر صحفي بجدة، بوصفه المفاجئ ان "الانقسام الفلسطيني هو العقبة الأكبر" المعطلة لإجراء تسوية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي..

وهل اسقاط أمريكا حق النقض "الفيتو" يشير الى أن حركة حماس تعلم يقينا أن القادم السياسي ليس كما كان سابقا، وأن عليها إلتزامات يجب أن تبدأ في التفكير بها..

وهل اسقاط "الفيتو" يأتي بعد أن أدركت أمريكا يقينا أن اي تسوية قادمة لن تستطيع "إزاحة" ما حققته دولة الكيان من مكاسب تاريخية لها طوال السنوات العشر، تهويدا وتكريسا لـ"كيان يهودي" في الضفة والقدس، ولذا لم تعد قضية "المصالحة الوطنية" عامل معرقل لتلك المكاسب، إن لم يكن خلافا لذلك..

هل تعتقد أمريكا أن المصالحة باتت ضرورة لتعزيز وضع قطاع غزة نحو بلورة "الكيانية الخاصة" المرتبطة "فيدراليا" ببقايا الضفة والقدس..

مسألة تستحق التفكير الجاد والمسؤول، تلك التي أدت أمريكا لرفع يدها عن تعطيل المصالحة الفلسطينية..

ملاحظة: سلاح حركة حماس أو كتائب القسام في قطاع غزة، لا يمكن المساس به مادام لم يتم بلورة رؤية وطنية لتشكيل "جيش وطني فلسطيني"..اللعب بالنار غير مسموح قبل ذلك..سلاح الكتائب اليوم ليس كما كان قبلا..لا تلعبوا بما ليس بالإمكان!

تنويه خاص: هل تبدأ حركة أرجل وزراء حكومة رام الله تعرف طريقها الى قطاع غزة..وهل تفاجأنا بأن تعقد اللقاء الإسبوعي القادم للحكومة في غزة..لنفكر كم تلك رسالة أمل!